الضّرورة الشّعريّة بين النّحو والبراغماتيّة المقاميّة

د.منال "محمد هشام" سعيد نجار*

E.mail: dr.manalnajjar@yahoo.com

* قسم اللغة العربية – كلية التربية والآداب – جامعة تبوك

الضّرورة الشّعريّة بين النّحو والبراغماتيّة المقاميّة

د.منال "محمد هشام" سعيد نجار

الملخص:

الضّرورة الشّعريّة مظهر من مظاهر الخروج على الاستعمال المألوف المطّرد للّغة. جاءت في جميع أشعار المتقدّمين وأكثر أشعار المحدثين. ويفترق علماء العربيّة في تعريفها وفي فَهْمهم لها وفي تحليلها؛ فمنهم من أشار إليها كضرورة شعريّة دعت إليها القافية أو الوزن الشّعري، ومنهم من جعلها رخصة في الشّعر فالتمس لها مخرجًا في النّحو. ومنهم من عَدَّها لهجة أو لغة لبعض القبائل فرآها مَنْبَهة على أصل الباب الّذي تجيء فيه. ومنهم من رآها ضعفًا وعجزًا وخطأ، ومنهم من رآها بلاغة وإحكامًا وشجاعة. وقد بحثوا وأكثروا في طلب عِلّة تُفَسِّرُها، فاضطربت آراؤهم واختلفت فلم يأتوا فيها بشيء يُرضي ويُقنع.

وقد حاولت الدّراسة إيجاد منهج يسمح باستيعاب هذه الظّاهرة اللّغوية فعالجتها براغماتيًّا مقاميًّا، وأظهرت أنّ ما يُسمّى ضرورة شعريّة إنّما هي معانٍ خاصّة اتّخذت أشكالًا لغويّة كان لها أصلٌ في الماضي، تقع في خطاب الشّاعر مطابقة لمقتضى حاله، منسجمة ومتّفقة مع معانيه وفكره وإحساسه واشعوره، سمحت بها اللّغة لمفاجأة المتلقّي.

مصطلحات أساسية: ضرورة شعريّة، لَهْجة، شاعر، ظاهرة.

The Poetic Necessity between Syntax and Pragmatics

Dr. Manal Najjar

Abstract:

The poetic Necessity is the unconventional use of the standard Arabic language, which is marked in the poetry of the whole old generation of poets and in most of the modern ones. This Unconventional Language has been a controversial issue among the specialists of language, syntax, rhetoric, and criticism. Some linguists refer to it as a poetic necessity required achieving sound rhyme and rhythm; others are able to find an outlet in the syntax of the language. On the other hand, such necessity is accounted by some linguists as a mere source of linguistic weakness, defect, and confusion noticed on some rare occasional instances and therefore cannot be standardized. All through the linguistic history, the poetic necessity has been a thorny subject of conflicting views seeking justification and reasons of its existence; nevertheless, there has been no satisfactory outcome to define and analyze the concept so far.

Hence, this study attempts to establish a patterned methodology to cope with the poetic necessity in the light of modern linguistics. The research demonstrates that the poetic necessity means the use of "Particular/Unusual Meanings" formed in new linguistic forms that have clear reference in the language. They are employed by the poet as imperative and expressive means for his thought, senses and emotions with a view to accomplishing unexpected constructs able to create an unexpected response by the readership.

Keywords: Poetic Necessity, a dialect, poet, language.

مقدمة:

الضّرورة الشّعريّة بخروجها عن النّمط المألوف المطّرد للاستعمال اللّغوي كانت من أهمّ المصطلحات الّتي دخلت ميدان الدّرس اللّغوي والنّحوي. فقد أشار اللّغويّون إلى هذا الخروج في معاجم اللّغة، وحاول النّحاة أن يجدوا لهذا الخروج وَجْهًا وعلّة وتأويلًا وقياسًا، فخرّجوا ما توقّفوا عنده من الضّرورات الشّعريّة لغويًّا ونحويًّا. وهناك من رأى أنّ كلّ ما أتى به النّحاة من العلل والتّأويلات والتّخريجات حين التمسوا لها مخْرجًا في النّحو كالضّريع لا يُسْمن ولا يُغْني من جوع[1] وتكلُّف[2] ومحاذير متمحّلة.[3] وتحاول الدّراسة أن تقرأ الضّرورة الشّعريّة قراءة جديدة في ضوء الدّراسات البراغماتيّة المقاميّة محاولة الاستفادة ممّا تقدّمه في تفسيرها؛ ولتضع أمام القارئ تصوّرًا واضحًا عنها أكثر عُمْقًا وشمولًا. والبراغماتيّة المقاميّة منهج غايته النّظر إلى شكل لغوي أو أسلوب لغوي ملفوظ في مقام معيّن. وبناء على ذلك ستهتم البراغماتيّة المقاميّة في هذه الدّراسة بالعلاقة المتبادلة بين الألفاظ الخارجة على القواعد والمقام الّذي قيلت فيه.[4] فَمِثْل هذه الألفاظ لا ينحصر الاهتمام بها في موافقة الصّواب النّحوي فحَسْب كما فعل علماء العربيّة، فهم كانوا يعتصمون بمرجع معياريّ صارم في الحُكْم عليها، فَتُمَثِّل اللّفظة الخارجة على القواعد إذا ما استخدمها الشّاعر خطأ فادحًا لا يُغْتَفَر، فنادرًا ما يلتفتون إلى معايير أُخَر تتعلّق باللّفظة الخارجة على القاعدة وجمالها وإصابة ما يقتضيه مقام الخطاب، وإذا ما التفتوا كابن جني والقرطاجني لم يسيروا على منهج واحد ثابت في علاجها. ومن هنا جاءت البراغماتيّة المقاميّة الّتي تنْفتح على المقام -بكلّ تجلّياته الّتي لها علاقة بحال المتكلّم ومقصده وبردّ فعل المتلقّي- في تلقّي الخطاب وإنشائه عنوانًا رئيسًا لدراسة الضّرورة الشّعريّة.

وقد حاولت الدّراسة أن تجيب عن الأسئلة الآتية:

1. ما هي الضّرورة الشّعريّة؟
2. هل الضّرورة الشّعريّة ضَعْف وتقصير أم أنها بلاغة وإحكام؟
3. هل الضّرورة الشّعريّة مستوى آخر من مستويات الكلام؟
4. هل يُعَدّ الشّاعر عاجزًا أمام اللّغة ليضطّر إلى خرْق القاعدة؟
5. هل يستطيع الشّاعر أن يرتكب الضّرورة الشّعريّة متى أراد؟
6. هل نستطيع وَضْع كلّ الأبيات الواردة ضمن إطار مفهوم الضّرورة الشّعريّة في الكتب التّراثيّة المختلفة ضمن إطار البراغماتيّة المقاميّة؟ وهل تساعدنا الثّقافة التّراثيّة على ذلك التّطبيق؟

وبناء على ذلك فإن الدّراسة ستتشكّل في العناوين الآتية:

- **الضّرورة الشّعريّة في المنظور العربي التّراثي**
- البُعْد النّحوي للضّرورة الشّعريّة
- البُعْد البراغماتي المقامي للضّرورة الشّعريّة

. الضّرورة الشّعريّة في المنظور العربي التّراثي

. الضّرورة لغة: الضّرورة من الاضطّرار.

والأصل (ضَرَر). والضّرر: النّازل الّذي لا بدّ منه. والاضطّرار: هو الاحتياج إلى شيء وقد اضطرّ إلى أمر، فهو مضطّر. والضّرورة: الحاجة، والشّدّة لا مدفع لها، والمشقّة.[5] والضّرورة اصطلاحًا كما نصّ جمهور النّحاة: ما وقع في الشّعر ممّا لا يجوز في النّثر سواء أكان للشّاعر عنه مندوحة أم لا.[6] أو عبارة عن مخالفة المألوف من القواعد في الشّعر، سواء أُلجئ الشّاعر إلى ذلك بالوزن أو بالقافية أو لم يُلجأ، يقول المبرد (ت286هـ): "فالوزن يحمل على الضّرورة، والقافية تضطّر إلى الحيلة."[7] وهناك من قال: إنّها ما ليس للشّاعر عنه مندوحة وهو المأخوذ من كلام سيبويه (ت180هـ)، وبه قال ابن مالك (ت672هـ)؛[8] فقد صرّح ابن مالك في أكثر من موضع في شرح التّسهيل: ليس في هذا البيت ضرورة؛ لأنّ قائله يتمكّن من أن يقول كذا...[9] ومندوحة بمعنى: مخلص أو فسحة أو سعة، والمراد: اتّساع الأمر أمام الشّاعر بحيث يتخلّص من الوقوع في الضّرورة، ومخلص يفرّ منه إلى غيره من صور التّعبير أو التّركيب.[10] ومن هنا نرى الخلاف بين جمهور النّحاة وابن مالك؛ فما يجد الشّاعر عنه بدلًا برأي ابن مالك لا يعدّ ضرورة، بل هو نوع من الاختيار يجوز في الشّعر والنّثر على حدّ سواء.[11] بينما يرى الجمهور الضّرورة موجودة في كلّ بيت شعري يخالف القاعدة حتّى لو استطاع الشّاعر إزالة هذه الضّرورة. وهناك من رأى أن الضّرورة هي الّتي لا مندوحة للشّاعر عنها وقت الإنشاد؛ ونُسب هذا الرّأي لأبي حيان الأندلسي(ت745هـ)[12] أي أنّ الشّاعر لم يستطع الإفلات منها حينما أنشد هذا البيت أو ذاك، أمّا لو أراد بعد ذلك أن يتفادى هذه الضّرورة فإنّه يستطيع ذلك، كقول امرئ القيس:

فَاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ

إِثْمًا مِنَ اللّٰهِ وَلا واغِلِ

بإسكان (الباء) في (أشربْ)، والأصل: (أشربُ) بالضّم، وكان بإمكان الشّاعر استبدال لفظة (أَشْرَبْ) بلفظة (أُسقى) الّتي تتناسب مع الوزن الشّعري والقاعدة النّحويّة ولكنّه لم يفعل. لهذا لم يشترط ابن جني (ت392هـ) في الضّرورة أن يضطّر الشّاعر إلى ذلك في شعره، بل جُوّز له في الشّعر ما لا يجوز في الكلام وإن لم يضطّر، لكون الشّعر قد أُلفت فيه الضّرائر.[13] وذهب الأخفش (ت215هـ) إلى أنّ الشّاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشّاعر في كلامه، لأنّ لسان الشّاعر قد اعتاد الضّرائر، فجُوِّزَ له ما لم يجز لغيره، وكثيرًا ما يقول في الكلام جاء هذا على لغة الشّعراء.[14] وهذا الرّأي يقلّل من وجود ما يسمّى ضرورة؛ لأنّه يبيح للشّاعر في كلامه المعتاد ما لا يباح لغيره إلّا في الاضطّرار؛ لاعتياد لسانه الضّرائر على حدّ تعبيره.[15] ومن جهة أخرى يعترف الأخفش بتأثير هؤلاء الشّعراء في غيرهم بوصفهم طبقة ذات مكانة اجتماعيّة تقلّدها العامّة وتقتدي بها، وبذلك تشيع الظّاهرة في الشّعر والنّثر على السّواء، وعليه فلا محلّ إذن للقول بأنّها ضرورة.[16] ويشبه ذلك ما قال الخليل (ت175هـ) من قَبْل حين صرّح بأنّ: "الشّعراء أمراء الكلام يُصرّفونه أنّى شاؤوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللّفظ وتعقيده، ومدّ المقصور وقصر الممدود، والجمع بين لغاته، والتّفريق بين صفاته، واستخراج

ما كلّت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهْمه وإيضاحه، فيقرّبون البعيد ويبعّدون القريب، ويُحْتَج بهم ولا يُحْتَج عليهم، ويصوّرون الباطل في صورة الحقّ، والحقّ في صورة الباطل."[17] فاستخدام الخليل للفظة (الكلام) يوحي بأنّ ما ذكره سائغ في الشّعر والنّثر على السّواء.[18] وورد عن المتنبي أنّه قال: "قد يجوز للشّاعر من الكلام مالا يجوز لغيره، لا للاضطّرار إليه، ولكن للاتّساع فيه، واتّفاق أهله عليه، فيحذفون ويزيدون."[19] ويعدّ ابن فارس (ت395ه) الشّعر والنّثر فنًّا تعبيريًّا واحدًا، فلا يبدو أنّه يشعر باختلاف كلّ منهما عن الآخر حيث يقول: "ونحن لم نَرَ، ولم نسمع بشاعر اضطّره سلطان أو ذو سطوة بسوط أو سيف إلى أن يقول في شعره ما لا يجوز، ومالا تجيزونه أنتم في كلام غيره."[20] لذا يرى ضرورة إخضاعهما للقواعد نفسها فهو لا يعترف بما يسمّيه النّحاة ضرورة، فيتعيّن على الشّاعر أن يقول بما له وجه في العربيّة ولا ضرورة فيه حينئذ، فإن لم يكن ثمّة وجه منها رُدَّ وسُمّي باسمه الحقيقي وهو الغلط أو الخطأ.[21] يقول ابن فارس: "وما جعل الله الشّعراء معصومين يُوَقَّوْن الخطأ والغلط، فما صحّ من شعرهم فمقبول، وما أَبَتْهُ العربيّة وأصولها فمردود."[22] ومن جهة أخرى جوّز ابن فارس الضّرورة بقدْر فقال: "والشّعراء أمراء الكلام، يقصرون الممدود، ولا يمدّون المقصور، ويقدّمون ويؤخّرون، ويومئون ويشيرون، ويختلسون ويعيرون ويستعيرون، فأمّا لحن في إعراب، أَوْ إزالةُ كلمة عَن نهْج صواب فليس لهم ذلك."[23] وعلى الجملة فهو يقسّم ما يُعْرَف بالضّرورة إلى ثلاثة أقسام: قسم يباح للشّعراء دون غيرهم كقصر الممدود والتّقديم والتّأخير والاختلاس والاستعارة، وقسم يتناوله على أنّه من خصائص العربيّة وأنّه مظهر من مظاهر الاهتمام بها، ويسمّيه ابن فارس بأسماء مختلفة كالبسط –زيادة عدد الحروف في الاسم والفعل– والقبض –نقصان عدد الحروف– والإضمار، ولعلّه في مثل هذا ينظر إلى اللّهجات المختلفة، وقسم أخير يعدّه خطأ وغلطًا كالخطأ في الإعراب. ولكن ما عدّه ابن فارس خطأ وغلطًا من الشّاعر قيس بن زهير:[24]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي

بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

بإثبات (الياء) في يَأْتيكَ، رأى علماء العربيّة له وجهًا في العربيّة فهو لهجة معروفة. ومن هنا تجد الدّراسة أنّ ابن فارس لم يسر على منهج واحد عند النّظر فيما يسمّى ضّرورة.

تخلص الدّراسة من الأقوال السّابقة إلى أنّ علماء العربيّة لم يتّفقوا على مفهوم واحد للضّرورة، وهم في أغلب تعريفاتهم "يبعدون بالضّرورة الشّعريّة عن معناها اللّغوي، وهو الاضطرار."[25] ومن جهة أخرى نجد أنّ معظم علماء العربيّة أبغضوا الضّرورة، وحذّروا الشّعراء منها وأجمعوا على مجانبة أمثالها؛[26] لأنّها تنزل بالكلام عن طبقة البلاغة والفصاحة[27] فقالوا: "احذر مثلها وإيّاك وما يعتذر منها بفسيح من العذر فكيف بضيق."[28] فاستعمالها: مكروه،[29] رديء جدًّا في الكلام،[30] وغلط وخطأ ولحْن وشذوذ،[31] وتحريف وتصحيف،[32] وضعف وعجز،[33] وسَهْو وتقْصير،[34] وقليل ونادر،[35] ونقْص في حُسْن اللّفظة وجمالها وطلاوتها، وفي أناقة التّعبير،[36]

وعيْب،[37] وتوهُّم،[38] وهفوة،[39] ومظهر من مظاهر التّشويش،[40] وعسّف باللّغة بفنون الحيلة،[41] وعبث بها.[42] فعلى الشّاعر ألّا يضع في نفسه "أنّ الشّعر موضع اضطّرار، وأنّه يسلك سبيل من كان قبله، ويحتجّ بالأبيات الّتي عيبت على قائلها،"[43] إذ لا خير في الضّرورة وإن جاء فيها رخصة من أهل العربيّة.[44] وعدّ بعض علماء العربيّة الضّرورة االشّعريّة لهجة أو لغة لبعض القبائل[45] أو بقايا تاريخيّة لاستعمالات قديمة؛[46] فرأوها مَنْبهة على أصل الباب الّذي تجيء فيه.[47] فهي ضَرْب من معاودة الأصول ومراجعة القياس[48] ومن أهل العربيّة من رأى الضّرورة بلاغة وإحكامًا،[49] نشاطًا واقتدارًا، شهامة وشجاعة وقوّة طَبْع،[50] ولطافة حس. ومنهم مَن فَهِمَها فَهْمًا جماليًّا في الذّوق البلاغي فقالوا: هذا حَسَن أو مُسْتَحْسَن مستساغ.[51] وفي موضع آخر قالوا: هذا قبيح أو هذا من أقبح الضّرورات.[52] ومن العرب المُحدَثين من يرى الضّرورة الشّعريّة اعترافًا بالفرق بين نوعين من استعمال اللّغة.[53] ومنهم من يراها تُبْنى على العلاقة بين اللّغة والفكر أو على إحساس الشّاعر بحقائق الظّواهر اللّغوية وبواطنها؛ فهو يتصرّف معتمدًا عليها اعتمادًا نظريًّا، إنّها كالنّظم اللّغويّة العامّة، فكما يَرفع الفاعل ويَنصب المفعول لإحساسه بهذه النّظم، يعود إلى أصلها بِهَديها أيضًا."[54] فاللّغة تراكيب خاصّة بكلّ معنى؛ كتراكيب الشّرط والاستفهام والتّوكيد، وهذه التّراكيب تقوم في النّفس والوعي وهكذا صِيَغ الضّرورة.[55] ومنهم من يرى أنّها "مستوى من التّعبير"[56] فيها تتجلّى روح الأديب وفرديّته، وبها يظهر المعنى الّذي يدور عليه النّص الأدبي باعتباره كُلًّا متكاملًا. وإذا كان هناك معنى ينبغي أن تؤخذ عليه الضّرورة، فهو معنى اللّزوم الّذي لا يُغني فيه شيء عن الظّاهرة نفسها، فهي ضرورة للعمل الأدبي لا يتمّ تمامه إلّا بها.[57] إذ إنّها تتيح لصاحبها إمكانيّة إبداع تركيبه على نحو مميّز،[58] يناسب معنى معيّنًا يطلب له ويراد عليه،[59] بل إنّها أصدق وسيلة للتّعبير بها عن هذه المعاني.[60]

وترى الدّراسة أنّ ما يسمّيه علماء العربيّة ضرورة هو استعمال لغوي خاص، قَبِلَه العُرْف اللّغوي، يعبّر عن معنى المتكلّم المقصود وإحساسه المنشود، سمحت به اللّغة وأجازته في لحظة خاصة أو في مقام خاص لمفاجأة المتلقّي، ولعلّ هذا ما ذهب إليه سيبويه عندما صدَّر حديثه عن الضّرورة الشّعريّة بقوله "اعلم أنّه يجوز في الشّعر ما لايجوز في الكلام."[61] وعندما عدّ سيبويه هذا الاختيار اضطرارًا كقوله: (فإن اضطّر شاعر) أو (اعلم أن الشّعراء إذا اضطّروا) أو (فقالت الشّعراء حيث اضطّروا) فإنّ مفهوم الضّرورة عنده لا يعني الضّعف أو العجز أو الإكراه أو القصور عن اختيار الشّاعر الوجه النّاطق بفصاحته؛ لاعتبار الوزن والقافية،[62] وإنّما هو حاجة الشّاعر لهذه اللّفظة الخارجة على القاعدة؛ لاعتبار المعنى، وإلّا "ما الّذي يمنع الشّاعر إذا بنى خمسين بيتًا على الصّواب أن يتجنّب البيت المعيب،"[63] فما من ضرورة إلّا ويمكن أن يعوّض من لفظها غيره، فمتحدّثها في سعة منها بالعدول عنها إلى الطّريقة المثلى من الملكة.[64] ناهيك عن أنّ الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشّعر[65] وليس في المثل قافية أو وزن. فالشّاعر يستشعر في نطق اللّفظة الخارجة على القواعد معناه الّذي يريد

وإحساسه الّذي يعيش، بل هو واثق بأنّ هذه اللّفظة ليس فيها لَبْس وقادر على أن يتركها في الوقت نفسه. إذن الحاجة دلالة معنى وقوّة وتمكُّن، يقول ابن جني: إنّ الشّاعر إذا أورد من الضّرورة شيئًا "فكأنّه لأُنسه بعلْم غرضه، وسُفور مُراده لم يرتكب صعبًا ولا جَشِم أممًا، وافق بذلك قابلًا له، أو صادف غير آنسٍ به إلّا أنّه هو قد استرسل واثقًا، وبنى الأمر على أنّ ليس ملتبسًا."[66] ويقول: "إذا أجازوا نحو هذا، ومنه بُدٌّ وعنه مندوحة، فما ظنُّك بهم إذا لم يجدوا منه بدلًا، ولا عنه معدلًا؟ ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضّرورة مع قدرتهم على تركها، ليُعِدّوها لوقت الحاجة إليها."[67] ويقول: "مثله في ذلك مثل مُجْري الجموح بلا لجام، ووارد الحرب الضّروس حاسرًا من غير احتشام، فهو وإن كان ملومًا في عنفه وتهالكه، فإنّه مشهود له بشجاعته وفيْض مُنَّته، ألا تراه لا يجهل أن لو تَكَفَّر في سلاحه، أو أعصم بلجام جواده، لكان أقرب إلى النَّجاة، وأبعد عن المَلْحاة، لكنّه جشم ماجشِمه على عِلْمه بما يعقب اقتحام مثله، إدلالًا بقوّة طبعه، ودلالة على شهامة نَفْسه."[68]) فكلّ هذه الضّرورات إنّما يُرخَّص في استعمالها عند مضايق الكلام، واعتياص المرام،[69] وعند "حصرة المعاني الكثيرة في بيوت ضيّقة المساحة."[70] فالشّاعر لا يقود المعنى نحو الضّرورة، بل يقوده المعنى إليها، ويعثر به عليها، حتّى إنّه لو رام تركها إلى غيرها لدخل من عقوق المعنى وإدخال الوحشة عليه. وروى الألوسي على لسان الشّاطبي (ت790هـ): "وإنّما معنى الضّرورة أنّ الشّاعر قد لا يخطر بباله إلّا لفظة ما تضمّنته ضرورة النّطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد يتنبّه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضّرورة."[71] ومِثْل إزالة الضّرورة ووضْع لفظ آخر مكانها نصوص كثيرة من أئمّة العربيّة.[72] وهذا لا يصحّ؛ لأنّه "قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة يلزم فيها ضرورة إلّا أنّها مطابقة لمقتضى الحال، وأنّهم في هذه الحال يرجعون إلى الضّرورة؛ لأنّ اعتناءهم بالمعاني أشدّ من اعتنائهم بالألفاظ، وإذا ظهر لنا في موضع أنّ ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك، فمن أين يُعْلم أنّه مطابق لمقتضى الحال؟"[73]

ومن هنا تتبنّى الدّراسة موقف ابن جني في عدم تناول ضرورة من ضرورات الشّعراء إلّا أن نردّها على وجه من المعاني تشتمل عليه، ذلك أولى من أن ننقض الباب فيها، ونعطي اليد عَنْوة بها، من غير نَظَر لها، ولا اشتمال من الصّنعة عليها.[74] فكلّ ما فعله الشّعراء له مذهب وحكمة؛ لثبْت "ثقوب أذهانهم وذكاء أفكارهم واستبحارهم في علوم اللّسان وبلوغهم من المعرفة به الغاية القصوى."[75] ولذلك يجب تأويل كلامهم على الصّحّة، والتّوقّف عن تخطئتهم فيما ليس يلوح له وجه،[76] والبحث عن علل ما استكرهوا عليه،[77] فهو "أحْسَن مِنْ أنْ تَحْمِل الكلمة على الشّذوذ."[78] وذلك بأن ننظر "في حال ذلك العربيّ، وفيما جاء به، فإن كان الإنسان فصيحًا في جميع ما عدا ذلك القدر الّذي انفرد به، وكان ما أورده ممّا يقبله القياس إلّا أنّه لم يرد به استعمال إلّا من جهة ذلك الإنسان، فإنّ الأولى في ذلك أن يُحْسِن الظَّنّ به ولا يحمل على فساده،"[79] خاصّة أنّ ما "يَرِد في هذه اللّغة ممّا يضعف في القياس، ويقلّ في الاستعمال كثير جدّا، وإنْ تقصّيت بعضه طال."[80] فالعرب "قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتّى تُفسد

الإعراب لصحّة المعنى."[81] و"المحافظة على المعنى أَوْلى من المحافظة على اللّفظ."[82] وكانت العرب تسمح بخرق القواعد إذا أمِن اللّبس؛ فيسمحون للشّاعر أن يعكس الإعراب فيجعل الفاعل مفعولًا، والمفعول فاعلًا وأكثر ذلك فيما لا يُشْكل معناه.[83] ويرى ابن خلدون (ت808هـ) أنّ كل معنى لا بدّ أن تكتنفه أحوال تخصّه، فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في جميع الألسن أكثر ما يدلّ عليها بألفاظ تخصّها بالوضع، وأما في اللّسان العربي، فإنّما يدلّ عليها "بأحوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها من تقديم أو تأخير أو حذف أو حركة إعراب."[84] فَلِمَ لا تكون الضّرورة الشّعريّة إحدى الأحوال الّتي تدلّ على المعنى؟ والّذي يراجع كتاب (المحتسب) وكتاب (الخصائص) يرى فيهما إشارات إبداعيّة إلى هذا النّوع من المعاني، (معاني الضّرورات الشّعريّة)؛[85] فابن جني فَطِن إلى معاني الضّرورة وتلمّس دواعيها وارتادها – لكنّه لم يتّخذها منهجًا وحيدًا في تفسير الضّرورات الشّعريّة فهو أحيانًا يراها من أسباب الوزن الشّعري، فكان يسلك المسلك الشّائع عند النّحاة عندما كان يشرح الضّرورة الشّعريّة على وفق مذهبهم في النّحو- فكأنّه يُشرّع لنا في بحثها بهذه الصّورة منهجًا جديدًا ينبغي أن نسير على هداه. فكلّ الحلول الّتي قُدِّمت للضّرورة تقع بعيدًا عن روح استخدامها؛ لأنّها عالجتها لغويًّا ونحويًّا ولم تعالجها مقاميًّا براغماتيًّا. وقبل أن نقف على بعض الضّرورات الشّعريّة وآراء النّحاة فيها ورأي البراغماتيّة المقاميّة في معانيها، لا بُدّ من التّنبيه إلى أربعة أمور اتّخذتها الدّراسة قواعد انطلقت منها؛

أوّلًا: يقول سيبويه: "وليس شيء يضطّرون إليه إلّا وَهُم يحاولون به وجْهًا."[86] ومن هنا لا تجوز الضّرورة على لسان شاعرها ومتكلّمها، ولا يَحْسُن الظَّنّ بها إلّا: بردّ الألفاظ إلى أصلها أو تشبيه غير الجائز بألفاظه بالجائز منها[87] أو التماس وجه من وجوه العلّة (القياس)؛ لضمان تماسك اللّغة وعدم الانفلات من فلكها.

ثانيًا: يقول أبو سعيد القرشي في أرجوزته في فنّ الضّرائر: "ربّما تصادف الضّرورة بعض لغات العرب المشهورة."[88] وهكذا فإنّ موافقة الضّرورة بعض لغات العرب ولهجاتها لا تخرجها عن الضّرورة، خاصّة أنّنا وجدنا بعض الأصوات تقول في بعض مواضع الضّرورة: وليس هذا موضع ضرورة؛ لأنّ الشّاعر ينطق هنا بلغته الخاصّة أو بلغة قوم، ولربّما كانت هذه اللّغة يومًا آثارًا تاريخيّة لمرحلة سابقة من مراحل تطوّر اللّغة. فترى الدّراسة: أنّ الشّاعر وإن نطق بلُغته أو بلغة قوم أو بلغة مرحلة تاريخيّة سابقة، فهو مال إليها لفائدة اقتضتها ولمعنى اضطرّه.

ثالثًا: أنّ الضّرورة الشّعريّة وإن كانت ضرورة وزن أو قافية فهي ضرورة معنى؛ لأنّه ما من ضرورة إلّا ويمكن أن يعوّض من لفظها غيره ليستقيم الوزن. فما يتضمّن النُّطق به في ذلك الموضع ضرورة من زيادة أو حذف أو تغيير في بنية الكلم وفي مواضعها وفي حركة إعرابها هو لضرورة استيفاء حقوق معاني متكلّمها ومطابقة لمقتضى حاله، واستيفاء للمقام الكامن وراء تعبيرها.

رابعًا: إنّ المعاني المستفادة من الضّرورات لم تُفِدها بطبيعتها وإنّما استفادتها من المقام الّذي وردت فيه، فالمقام هو الّذي يحدّد معناها، بل ربّما

يُلمح الموضع الواحد منها إلى تنوُّع معانيها وتعدُّد مقاصدها باختلاف نظر المتلقّين إليها.

البعد النّحوي والبعد البراغماتي المقامي للضّرورة الشّعريّة

من ذا الّذي اضطّر امرؤ القيس أن يقول:

فَاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ

إِثْمًا مِنَ اللهِ ولا واغِلِ[89]

بإسكان (الباء)، والأصل: أشربُ بالضّم لأنّه فعل مضارع؟ جميع المصادر الّتي ذكرت البيت الشّعري روته (أَشْرَبْ)، ومن خطّأه وأنكره رواه (فَاليَوْمَ فَاشْرَبْ) أو رواه (فَاليَوْمَ أُسْقى)، وذلك عندما ضاقت الحجّة بهم في تحليله كما فعل المبرد.[90] قال ابن جني: وأمّا اعتراض المبرد هنا على سيبويه، فإنّما هو على العرب لا على صاحب الكتاب؛ لأنّه حكاه كما سمعه، وقول المبرد إنّما الرّواية (فَاليَوْمَ فَاشْرَبْ) فكأنّه قال لسيبويه: كذبت على العرب، ولم تسمع ما حكيته عنهم، وإذا بلغ الأمر هذا الحدّ من السّرف فقد سقطت كلفة القول معه.[91]

رأى النّحويّون العرب أنّ امرأ القيس حذف علامة الإعراب الضمّة من (أشرب)؛ تخفيفًا أو إجراء للوصّل مجرى الوقف،[92] أو تشبيهًا للضمّة بالضمّة من (عضُد)، والكسرة بالكسرة من (فخِذ) و (إبِل)، فقالوا: "يجوز تسكين الحروف الّتي تليها الضمّات والكسرات نحو عضُد وفخِذ فيقال: عَضْد وفخْذ."[93] وهذا جائز سماعًا وقياسًا، أمّا القياس فإنّ النّحويّين اتّفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام، لا يخالف في ذلك أحد منهم، وقد قرَأت القُرّاء (مالَكَ لا تَأْمَنّا) [94] بالإدغام، وخطّ في المصحف بنون واحدة، فلم ينكر ذلك أحد من النّحويّين. فكما جاز ذهابها للإدغام فكذلك ينبغي أن لا ينكر ذهابها للتّخفيف. وأمّا السّماع فقد قرأ ابن محارب (وَبُعولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ)[95] بإسكان (التّاء)، وكذلك قرأ أبو الحسن (وَما يَعِدُهُمُ الشَّيْطانُ) [96] بإسكان (الدّال)، وقرأ أيضًا مسلمة ومحارب (وَإِذ يَعِدُكُمُ اللهُ) [97] بإسكان (الدّال)، وقراءة أبي عمرو (فَتوبوا إِلى بارِئْكُمْ) [98] بإسكان الهمزة.[99] وكان الّذي حَسُن مجيء هذا التّخفيف في حالة السّعة شدّة اتّصال الضّمير بما قبله من حيث كان غير مستقل بنفسه، فصار التّخفيف لذلك كأنّه قد وقع في كلمة واحدة، والتّخفيف الواقع في الكلمة نحو (عَضْد) في: (عضُد) سائغ في حالة السّعة؛ لأنّه لغة لقبائل ربيعة. وقال النّحويّون: إن كانت الضّمة والكسرة اللّتان في آخر الكلمة علامتي بناء جاز حذفهما في الشّعر تخفيفًا.[100] ويجوز أن يكون ثمَّة إشارة إلى الضّم[101] لا حُكْم لها في الوزن كما زعم سيبويه.

والرّأي البراغماتي المقامي أنّ الفعل (أشربُ) لا يمكن أن يسدّ مسدّه أي فعل آخر أو أيّ إشارة. فالفعل (أَشْرَبْ) لا يعني بأي حال: (أُسْقى). فدلالة البيت تشير إلى أنّ استعمال (أشربُ) بالسّكون هو أنسب فِعْل وأوْصل إلى المراد؛ فهذا البيت من قصيدة امرئ القيس (اللّامية) الّتي قالها حين نال ما أراد من ثأره في بني أسد، وكان قد حرّم الخَمْر والدّهان، وكان إتيانه بالسّكون؛ لأنّ جَرْس الصّوت بِـ (الباء) عند الوقوف عليها –وهي مجهورة، انفجاريّة– يكون أقوى منه وأظهر عند تحريكها بالضّمة، وهو في هذا المقام

يعبُّر عن شدّة شوقه لشُرْب الخمْرة، فاليوم سيشرب حتّى الثّمالة للتّعويض عمّا فاته. وانفجار (الباء) يُشعرك بأنّ الشّاعر وصل مرحلة الانفجار؛ لأنّه لم يشرب منذ مُدّة، والوقوف على (الباء) بالسّكون يساعده في إظهار هذا الانفجار.

ومثال هذا التّسْكين قول جرير:

وَريشي مِنْكُمُ وَهَوايَ مَعْكُمْ
وَإِنْ كانَتْ زِيارَتُكُمْ لِماما[102]

بتسكين عين (مَعْ) والأصل فتحها. ذهب النّحويّون كسيبويه إلى أنّ عين (مَعْ) سكّنت ضرورة، فيما ذهب الكسائي إلى أنّها لغة غنم وربيعة ولا ضرورة فيها.[103] وتكشف البراغماتيّة المقاميّة أنّ التّسكين جاء لضرورة معنى، خاصّة أنّ جريرًا تميمي وليس في لغة تميم تَسْكين (العين) في (مَعْ)، فجرير أراد بتسكين (العين) أن يقف أطول مدّة زمنيّة عليها؛ لإظهار حبّه لمحبوبته وللتّأكيد عليه، والّذي ساعد على إظهار هذا الحبّ وتأكيده مخرج (العين) من الدّاخل، الحلْق، وصفة (العين)؛ إذ إنّها جمعت القوّة من جهتين: الجهر والانفجار، وأنّها أنْصَع الحروف جَرْسًا وألذّها سماعًا، فحبّه عميق قويّ ناصع، وممّا لا شكّ فيه أنّ هذه الصّفات تَظْهر جليّة في تسْكين (العين).

ومثاله قول المتنبي:

إلى القابضِ الأرواحِ والضَّيْغَمِ الَّذي
تُحَدِّثُ عَنْ وَقْفاتِهِ الخَيْلُ والرَّجْلُ[104]

حيث ترى البراغماتيّة المقاميّة أنّ المتنبي قد سكّن (القاف) من (وقْفات) والأصل (وَقَفات) بفتح (القاف)؛ لأنّ الحرف السّاكن ليست حاله إذا أدْرجته إلى ما بعده كحاله لو وقفْت عليه، وذلك لأنّ (القاف) إذا وَقَفْتَ عليها لحقها صوت أظْهر وأبْين للتّعبير عن هذه الوقفات العظيمة والكثيرة. فالقاف تجمع القوّة من جهتين: من جهة التّفخيم والانفجار، فهي انفجاريّة مفخّمة.

وعَدَّ نحاة العرب إسكان عين جمْع المؤنّث السّالم الّتي حقّها أن تفتح من الضّرورات الحسنة،[105] وذلك إذا كان مفرد هذا الجمْع اسمًا ثلاثيًّا ساكن (العين) صحيحها بعد فتح (فَعْلة). يقول ابن عصفور: والاسم إذا كان على وزن (فَعْلَة) وكان صحيح العين، فإنّه إذا جمع بالألف والتّاء لم يكن بُدّ من تحريك عينه اتّباعا لحركة فائه، نحو جَفْنة وجَفَنات، وقَصْعة وقَصَعات، وإن كان صفة بقيت (العين) على سكونها، نحو ضَخْمة ضَخْمات وصَعْبة صَعْبات. وإنّما فعلوا ذلك فرقًا بين الاسم والصّفة، وكان الاسم أولى بالتّحريك لخفّته، فاحتمل لذلك ثقل الحركة. وأيضًا فإنّ الصّفة تشبه الفعل؛ لأنّها ثانية عن الاسم غير الصّفة، كما أنّ الفعل ثانٍ عن الاسم. وكما أنّ الفعل إذا لحقته علامة جمْع نحو: ضربوا، يضربون لم يُغيّر، فكذلك لم تُغيّر الصّفة إذا لحقتها علامتا الجمع، وهما: (الألف) و(التّاء).[106] فكان ينبغي على هذا أن يقول: (وَقَفات) بالفتح، إلّا أنّه لما اضطّر إلى التّسكين حكم لها بحُكْم الصّفة فسكّن (العين).

وتسأل الدّراسة: ما الّذي اضطّر قيس بن زهير أن يقول:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْباءُ تَنْمي
بِما لاقَتْ لَبونُ بَني زِيادِ[107]

بإثبات (الياء) في (يَأْتيكَ) وعدم حَذْفها للجَزْم؟ الأصل أن يقول الشّاعر: (أَلَمْ يَأْتِكَ ما لاقَتْ). وبوسع الشّاعر أن يضع فعلًا صحيحًا موضع الفعل المعتل مقاربًا له في معناه، فلقد كان الّذين ينكرون هذه الضّرورة يضعون الفعل (يَبْلُغْكَ) موضع (يَأْتيكَ).[108] وذكر أبو الحسن أنّ له رواية أخرى هي (أَلَمْ يَأْتكَ)،[109] وأنشده أبو العباس عن أبي عثمان (أَلا هَلْ أَتاكَ وَالأَنْباءُ تَنْمي).[110]

ويذهب النّحاة إلى أنّ اللّفظة جاءت على الأصل، يقول سيبويه: "فجعله حين اضطّر مجزومًا من الأصل ... كما قال: ضَننوا" – أي جاريًا في الجزم على الأصل، من حذف الحركة لا الحرف.[111] فكأنّه بمنزلة من اضطّر إلى تحريك الياء بالضمّ في حالة الرّفع- هكذا يَأْتِيُك- فلمّا جزم حذف الحركة – الضمّة- الّتي كانت على الياء. ويقول ابن جني: "فهذا إنّما جاء على لغة من يقول: "هو يَأْتِيُكَ، وغيرُ ماضٍ" فيجريه مجرى الصّحيح؛ فكأنّه حذف الضّمة للجزم، كما يحذفها له من الصّحيح في قوله: "أَلَمْ يَبْلُغْكَ."[112] ويقول القزاز القيرواني: "يجوز للشّاعر أن يُجري المعتلّ من الأفعال مجرى السّالم فيجزم ولا يحذف حروف الاعتلال، وذاك أنّ العرب استثقلت الحركات في (الياء) و(الواو) فحذفتها عنهما واتّقتهما بسواكن في الرّفع إذا قلت: هو يدعو وهو يرمي، فإذا جزمت حذفتهما فقلت: لم يدْعُ ولم يرْم، فإذا احتاج الشّاعر أجرى هذا المعتلّ مجرى السّالم فأثبت (الياء) في الجزم، كأنّه يتوهّم أنّها كانت متحركّة فسكّنه."[113] ويقول ابن عصفور: "كان الوجه أن يُقال: (أَلَمْ يَأْتكَ)، إلّا أنّه أجرى المعتلّ مجرى الصّحيح لمّا اضطّر إلى ذلك."[114]

ويرى ابن مالك أنّها "لغة معروفة."[115] ووضعها الألوسي من ضرورات إجراء المعتلّ المجزوم مجرى الصّحيح.[116]

على وفق البراغماتيّة المقاميّة فإن إثبات (الياء) في قول قيس (أَلَمْ يَأْتيكَ) يستطيع المرء أن يتلمسّه بيُسْر؛ (فالياء) الحركة الطّويلة أقوى في المعنى وآكد وأجْزل في اللّفظ وأفْخم من (الكسرة) الحركة القصيرة إذا ما استخدم الشّاعر لفظة (أَلَمْ يَأْتكَ)، فصار امتداد الصّوت موازنًا لامتداد المعنى. فَوَضْعُ اللّفظة بهذه الصّيغة يثير شعورًا بعظمة الخبر وأهميّته، فهذا البيت من قصيدة قالها الشّاعر فيما كان قد شَجَر بينه وبين الرّبيع بن زياد العبسي شجار من أجل درْع أخذها الربيع من قيس، فأغار قيس على إبل الربيع وباعها في مكّة. فسماع هذا الخبر غاية في النّفاسة، والحركة الطّويلة (الياء) تليق به أكثر من الحركة القصيرة (الكسرة).

وأشار النّحاة إلى أنّ الشّاعر اضطّر أيضًا إلى زيادة حرف الجر (الباء) في الموضع الّذي لا يُزاد فيه في سعة الكلام. يقول ابن عصفور: "فزاد (الباء) في فاعل (يَأتي) ألا ترى أنّ المعنى: أَلَمْ يَأْتيكَ ما لاقَتْ لَبونُ بَني زِيـادِ."[117] ويقول الألوسي: "فزاد (الباء) في فاعل (يَأتي)، وزيادتها لا تنقاس في سعة الكلام إلّا في خبر (ما) وخبر (ليس) وفاعل (كفى) ومفعوله وفاعل (أفعل) بمعنى ما أفعله، وما عدا هذه المواضع لا تزاد فيه (الباء) إلّا ضرورة أو شاذ في الكلام."[118] ووفقًا للبراغماتيّة المقاميّة يمكن أن يقال إن الشّاعر زاد (الباء) لمّا كان المعنى التّهويل والتّعظيم لما فعله بإبل بني زياد؛ إذ ساقها وباعها غير مبال بهم. وربّما أشار بهذه الزّيادة أشارت إلى

(بُعْد) هذا الفعل وأنّه حصل منذ مُدّة.

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة:

مُصابٌ عَميدُ القَلْبِ أَعْلَمُ أَنَّني
إِذا أَنا لَمْ أَلْقاكُمُ سَوْفَ أَدْمُرُ[119]

بإثبات الألف (لَمْ أَلْقاكُمُ) والأصل: (لَمْ أَلْقَكُمُ). قال النّحاة: بوسع الشّاعر أن يعْدل عن ذلك بوضع (لا) موضع (لَمْ)؛ لإثبات حرف العلّة في الفعل إن استقام له المعنى، فيقول: (إذا لا أَلْقاكُمُ سَوْفَ أَدْمُرُ). ويمكن تخريجه على وفق البراغماتيّة المقاميّة: بأنّ الشّاعر لا يستطيع الابتعاد عن محبوبته بعد الآن، فعدم اللّقاء طال وبعُد، والنَّفْس ما عادت تطيق هذا الفراق، فجاء بـ (الألف) لما فيها من المدّ والاتّساع في هواء الفم؛ للتّعبير عن شدّة حاجته وعظمها وامتدادها بلقاء محبوبته.

ويمكن القول بناء على البراغماتية المقامية إن الشاعر ا حتاج إلى الحركة الطّويلة (الألف)؛ للتّعبير عن عدم مقدرته على النّوم بعيدًا عن محبوبته؛ فجاء طول اللّفظة لطول السّهر عندما قال:

يا حِبُّ قَدْ أَمْسَيْنا
وَلَمْ تَنامِ العَيْنا[120]

وكان الوجه أن يقول: (وَلَمْ تَنَم العَيْنان)، ولربّما احتاج الشّاعر إلى حذف النّون من (العَيْنا) لإظهار تعبه الّذي انعكس على كلامه. وأومض النّحاة إلى أنّ قوله هذا من ردّ حرف العلّة المحذوف لالتقاء السّاكنين، اعتدادًا بتحريك السّاكن الّذي حُذف من أجله، وإن كان تحريكه عارضًا. ألا ترى أنّ الميم من قوله (وَلَمْ تَنامِ العَيْنا) إنّما حُرّكت لالتقائها مع لام التّعريف وهي ساكنة.[121]

ويمكن القول وفقًا للبراغماتيّة المقاميّة أنّ الرّجل عادة مع تقدُّم السِّن يحاول أَنْ لا يُغْضِب زوجته العجوز، فيسعى إلى إرضائها دائمًا ومرارًا وتكرارًا؛ لهذا يقول له: (وَلا تَرَضّاها) بإثبات (الألف) مع أنّ الفعل مجزوم (بلا النّاهية)، ولو قال: "ولا تَرَضَّها" لم ينكسر الشّعر. فجاء طول اللّفظة لطول طلب رضا زوجته العجوز وللتّأكيد على عدم طلب رضاها، يقول الشّاعر رؤبة بن العَجّاج:

إِذا العَجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقْ
وَلا تَرَضّاها وَلا تَمَلَّقْ[122]

وقال النّحاة: ينبغي أن تجعل فيه (لا) الدّاخلة على (تَرَضّاها) نافية و(الواو) واو حال مثلها في: (قُمْتُ وَأَصُكّ عَيْنَهُ)، فيكون المعنى، إذ ذاك، فطلّقها غير مُتَرَضٍّ لها، ويكون قوله: (ولا تَمَلّقْ) جملة نهي معطوفة على جملة الأمر الّتي هي (طَلِّقْ). ولا ينبغي أن تجعل (لا) حرف نهي؛ لأنّها لو كانت للنّهي لوجب حذف الألف من (تَرَضّاها).[123] وقال بعضهم: فكأنّه قدّر الحركة فيها في موضع الرّفع والنّصب فحذفها للجزم، وهذا بعيد؛ لأنّ الألف لا يمكن حركتها أبدًا، ولكنّه شبّهها بـ (الياء) في قولهم: (أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْباءُ تَنْمي).[124]

ولم يحرّك الشّاعر الفضل بن العباس (الياء) في (مَوالينا) وهي في موضع نصب عندما قال:

مَهْلًا بَني عَمِّنا مَهْلًا مَوالينا
لا تَنْبُشوا بَيْنَنا ما كانَ مَدْفونا[125]

ليستطيع أن يمدّ ياءها عند نطقها، وهو فَعَل ذلك

وفقًا للبراغماتيّة المقاميّة للتّعيين والاختصاص على أنّه يقصد بني عمّه ولا يقصد غيرهم، وإشارة إلى أن يسمعوه؛ فجاء امتداد (الياء) لِلَفْت أنظارهم إلى ما سوف يقول.

وخلص النّحاة إلى أنّ إسكان هذه (الياء) في موضع النّصب من أحسن الضّرورات حتّى إنّه لو جاء به جاءٍ في النّثر لكان جائزًا؛[126] لأنّهم شبّهوا (الياء) بـ (الألف) يعني أنهّم إذا أسكنوها في الأحوال الثّلاث جرى المنقوص مجرى المقصور، فصارت (الياء) كَ (الألف)، إذ (الألف) ساكنة في جميع أحوالها."[127] – في الدّراسات اللّغويّة الحديثة (الألف) حركة طويلة وليست حرفًا ساكنًا- بينما لا يحبّ المعري تسكين (الياء) في مثل هذا الموضع وإن كان جائزًا، وإنّما "يوجد في أشعار الضَّعَفَة من المحدَثين."[128] وجاء تسكين (الياء) في القرآن الكريم؛ كقراءة طلحة بن سليمان (أَنْ يُحْيى المَوْتى)،[129] وقراءة أبي عمرو (ثاني اثْنَيْنِ).[130]

ويمكن القول على وفق البراغماتيّة المقاميّة أن الّذي اضطّر الشّاعر المغيرة بن حبناء أن يقول:

سَـأَتْـرُكُ مَـنْـزِلي لِـبَـنـي تَميـم
وَأَلْحَقُ بِالحِجازِ فَأَسْتَرِيحـــــا[131]

بنصب (أَسْـتَرِيحـا) بعد (الـفـاء) في حال الوجوب، بدل الرّفع؟ وما الّذي اضطّر طرفة بن العبد أن يقول:

لَنا هَضْبَةٌ لا يَـنْـزِلُ الـذُلُ وَسْطَها
وَيَأْوي إِلَيْها المُسْتَجيرُ فَيُعْصَمـــا[132]

بنصب (يُعْصَما) بعد الفاء في حال الوجوب، بدل الرّفع هو أنّ الحركة الطّويلة (ا) في نهاية هاتين اللّفظتين: (فَأَسْتَريحا) و (فَيُعْصَما) يتّسع النُّطق بها ويمتلئ الفم بلفظها لامتلاء حاملها من معنى اللّفظتين، فالشّاعر في الموضع الأوّل غير مرتاح، يطلب الرّاحة، والمستجير في الموضع الثّاني لا ناصر له، يطلب النُّصرة. فتقضي اللّفظتان انفتاح الفم وانفراج آلات النّطق وامتدادها؛ لامتداد طلب الرّاحة وطلب النُّصْرة. ولربّما أراد الشّاعران لفْت الأنظار إلى هذين المعنيين عند الخروج على قواعد النّحو.

واتّفق نحاة العرب على أنّ الفعل المضارع يُنصب بعد (الفاء) في غير الواجب وهي: (الأمر والنّهي والنّفي والاستفهام والتّمني والعرض والتّحضيض والدّعاء)، وهو جائز في الكلام نثرًا وشعرًا، وأمّا نصبه في غير الواجب حين لا يكون مسبوقًا بما ذكرنا، فذلك موضع اضطرار. يقول سيبويه: "وقد يجوز النّصب في الواجب في اضطّرار الشّعر، ونصبه في الاضطّرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنّك تجعل (أن) العاملة مضمرة."[133] فالأفعال الواقعة بعد (الفاء) في هذين البيتين منصوبة من غير أن تتقدّم (الفاء) من الأجوبة الثّمانية. وكان حُكْمها أن تكون مرفوعة؛ لأنّ الأفعال الّتي قبلها مرفوعة وهي معطوفة عليها وداخلة في معناها. إلّا أنّه لما اضطّر الشّاعر إلى استعمال النّصب بدل الرّفع، حكم لها بحُكْم الأفعال الواقعة بعد (الفاء) في الأجوبة الثّمانية، فنصب بإضمار (أن)، وتؤوّلت الأفعال الّتي قبلها تأويلًا يوجب النّصب، فحكم لقوله: (وألحق بالحجاز) بحُكْم: ويكون مني لحاق بالحجاز فاستراحة، ولقوله: (يَأْوي إِلَيْها المُسْتَجير) بِحُكْم (يكون من المُسْتَجير آوي إِلَيْها)؛ لأنّ المعنى

في جميع ذلك واحد. وجُعِلَت مع الفعل معطوفة بـ (الفاء) على ذلك المصدر المتوهّم.[134] ويرى المبرد "أنّ الشّاعر إذا اضطّر جاز له أن ينصب في الواجب، والنّصْب على إضمار (أن) يذهب بالأوّل إلى الاسم على المعنى، فيقول (أنت تَأْتيني فَتُكْرِمَني)، تريد: (أنت يكون منك إتْيان فإكْرام)، فهذا لا يجوز في الكلام، وإنّما يجوز في الشّعر للضّرورة."[135] ورأى في موضع آخر أنّها مؤكّدة بـ (النّون) المقلوبة (ألفًا) في الوقف.[136] ومن القدماء من رأى هذين البيتين: "من تغيير الحركة لأجل القافية."[137] ويقول القزاز القيرواني: فنصب الشّاعر بـ (الفاء) وقد نفى هذا أكثرهم، وقالوا: هو غير جائز. فقالوا: الرّواية (ليُعْصَما)، فينصب بلام (كي). ولذا زعموا أن قول الآخر: (فَأَسْتَريحا): إنّما يروونه (لأَسْتَريحا) على لام (كي) أيضًا.[138] ويرى القزاز أيضًا أنّ نَصْب الفعل المضارع في غير مواضع النّصب كثير، فلم يسلّم بعض النّحاة بأنّه ضرورة، فأعملوا أذهانهم في التّأويل والتّقدير، فقدّرت أفعال ناصبة، وحملت على المعنى أحيانًا، وغيّرت الرّواية حينًا آخر، وغير ذلك من حيل المحافظة على قانون الإعراب.[139]

ومن الضّرورات غير المستساغة، ولا يَحْسُن الأخذ بها كما رأى القدماء قول الأضبط بن قُرَيع السعدي:[140]

وَلا تُهِيـــنَ الفَقيرَ عَلَّكَ أَنْ
تَرْكَعَ يَوْمًـــا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَـــهْ[141]

والأصل: (لا تُهِن). وقول المتنبي:

بادٍ هَـواكَ صَـبَرْتَ أَمْ لَمْ تَصْبِرا
وَبُكاكَ إِنْ لَمْ يَجْرِ دَمْعُكَ أَوْ جَرى[142]

والأصـل: (لم تصبْر). فقد جاء الفعلان منصوبين في موضع الجزم. وخرجه النّحاة على أنّ الشّاعر أراد فيهما نون التّوكيد الخفيفة (لا تُهِنَنْ)، و(لَمْ تَصْبِرَنْ)، ثمّ حذفها من الأوّل لالتقاء السّاكنين، وأبْدلها ألفًا للوقف في الشّاهد الثّاني.[143]

ويمكن القول على منهج البراغماتيّة المقاميّة أنّ هذه الضّرورة جاءت ضمن صياغة فنّيّة رائعة؛ فجاءت (الألف) بامتدادها واتّساعها وانتشارها في الموضع الأوّل للتّركيز والتّنبيه والتّأكيد على عدم إهانة الفقير. وجاءت في الموضع الثّاني للتّعبير عن معنًى خفيّ هو عدم صبره على هذا الحبّ، فهواه ظاهر وإنْ أخفاه؛ فالكلام القائم في النّفس والغائب عن الحواس في الأفئدة يكشفه الشّاعر للمخاطَب من خلال لفظه.

ومثال ضرورة المعنى قول الشّاعر :

في أَيِّ يَـوْمَـيَّ مِـنَ المَـوْتِ أَفِـرُّ
أَيَـوْمَ لَمْ يُقْـدَرَ أَمْ يَـوْمَ قُـدِرْ[144]

اعتبر بعض النّحاة أن الشّاعر هنا فتح (الرّاء) من (لم يُقْدَرَ) وحقّها الجزم بـ (لَمْ)؛ لأنّه أراد (النّون) الخفيفة (لَمْ يَقْدِرَنْ) فحذفها، أي أنّ هذا الفعل مؤكّد بـ (نون) التّوكيد الخفيفة الّتي حذفت من غير أن يلقاها ساكن – فقد تحذف نون التّوكيد الخفيفة من الفعل لالتقاء السّاكنين– وبقيت الفتحة في الفعل دليلًا عليها. ويرى بعض النّحويّين جواز قلب هذه (النّون) ألفًا في الوقف.[145] ورفض ابن جني تعليل فتح (الرّاء) بحذف (نون) التّوكيد، وعلّل ذلك بأنّ حذفها فيه "نقض الغرض، إذ كان التّوكيد من أماكن الإسهاب والإطناب، والحذف من مظانّ

الاختصار والإيجاز." ثم يؤوّل تلك الضّرورة بقوله: "خفّف همزة (أم) فحذفها وألقى حركتها على (راء) (يُقْدَرَ)، فصار تقديره (أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَم) ثمّ أشبع فتحة (الرّاء) فصار تقديره (أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرام) فحرّك الألف لالتقاء السّاكنين فانقلبت همزة، فصار تقديره (يُقْدَرَأَم) واختار الفتحة إتباعًا لفتحة (الرّاء)."[146] وقد ذكر رأيه هذا بتفصيل أكثر في كتابه (سرّ صناعة الإعراب) ثم قال: "فَعَلى هذا ينبغي أن يُحْمَل عندي قوله: (أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ) ويكون ارتكابُك هذا الّذي قد شاعت أمثاله عندهم وإن كان فيها بعض اللّطف والغموض أسهل وأسوغ من حذفك نون التّوكيد لأمرين: أحدهما: أنّ ذلك لم يأتِ عنهم في بيت غير هذا فَيُحْمَل هذا عليه. فأمّا ما أنشدوه من قول طرفة بن العبد:

اضْـرِبَ عَنْـكَ الهُـمـومَ طارِقَهـا
ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَـرَسِ[147]

بفتح فعل الأمر (اضْـرِبَ) والأصل تسكينه. فالرّأي النّحوي أنّ هذا البيت مدفوع مصنوع عند عامّة النّحويّين، ولا رواية تثبت به، وبعضهم ضَعّفه وسقّطه في القياس؛ ذلك أنّ التّوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب ولا يليق به الحذف والاختصار، فإذا كان السّماع والقياس جميعًا يدفعان هذا التّأويل، وجب إلغاؤه واطّراحُه والعدول عنه إلى غيره ممّا قد كثر استعماله ووضح قياسُه.[148] ويقول ابن خروف في بيت طرفة بن العبد: إنّما جاز ذلك على التّقديم والتّأخير، فتوهّم إيصال (النّون) من (اضْربن) بالسّاكن بعده، والصّحيح أنّه حذفها تخفيفًا لمّا كان حَذْفُها لا يخلّ بالمعنى، وكانت الفتحة الّتي في الحرف قبلها دليلًا عليها. وروى بعضهم البيت (اصرفْ) بدلًا من (اضْرِبَ).[149]

ويمكن أن يقال على وفق منهج البراغماتيّة المقاميّة لا يعدو سوى ضرورة معنى دفعت الشّاعر إلى العدول عن الجزم إلى النّصب، فالشّاعر اختار حركة الفتحة قَصْدًا إلى بيان أنّ هذا اليوم لم يُقْدَر فعلًا ولم يُحَدّد وغير معلوم وقته. أما الشّاعر طَرَفة فقد اختار الفتحة؛ لتشعرنا بالابتعاد عن الهموم نهائيًّا وإلى الأبد، وحركة الفتحة أحقّ بهذه المعاني وأصلح لها؛ لأنّها تشير عند نطقها إلى معنى الانفتاح والامتداد والانتشار والاتّساع. ولو أَسْكن كلّ من الشّاعرين لم تتمثّل لنا هذه المعاني. وقد جاء نصب الفعل المجزوم في قراءة أبي جعفر المنصور (أَلَمْ نَشْرَحَ لك صَدْرَك)[150] بفتح (الحاء).

ولعلنا على وفق منهج البراغماتيّة المقاميّة نجد دلالة (الحركة الطويلة الألف) أَقْرب إلى المعنى وأَلْصق به في قول الشّاعر:

سَيُغْنيني الَّـذي أَغْنـــاكَ عَنّي
فَلا فَقْرٌ يَدوم وَلا غِنـــاءُ[151]

وفي قول عمر بن أبي ربيعة:

لِمَـقـالِ الـصَّـفِـيِّ فـيـمَ التَّجَنّـي
وَلِـــا قَدْ جَفَوْتَني وَهَجَرْتا[152]

"لما في الألف من المدّ والاتّساع في هواء الفم مشاكلة لاتّساع معناها في الأجناس."[153] فهي تكشف لك قناع المعنى وتهجم بك على غرض الشّاعرين؛ فالمقام في البيت الأول مقام تأكيد في أنّ (الغِنى) لا يدوم، فكان لا بُدّ من مدّ المقصور (غِنى) حتّى يقطع الشكّ لمن يظنّ أنّ الغِنى باقٍ لا يزول.

والمقام في البيت الثّاني مقام تكثير وتوكيد؛ فقد تردّد في النّفس كثيرًا هذا السّؤال وامتدّ (لِما قَدْ جَفَوْتَني وَهَجَرْتا) فكان لا بُدّ من مدّ فتحة (الميم) فهي أَلْيق بهذا المقام وأَحْوَط.

ولا يصحّ في النّظم البديع والمعنى الرّفيع في البراغماتيّة المقاميّة إلّا إشباع (ضمّة) (أَنْظُر) ومدّها في قول ابن هَرْمَة:

وَأَنَّني حَيْثُما يُثْري الهَوى بَصَري
مِنْ حَيْثُما سَلَكوا أَدْنو فَأَنْظورُ[154]

ليكون المدّ عِوَضًا عن شيء فقده؛ فليس أَجْمل وأَحْلى وأَفْتن من النَّظر إلى المحبوبة ومتابعتها في كلّ مكان تقصده وفي كلّ طريق تسلكه، فالموضع هنا موضع وَحْشة ومَيْل لرؤية هذه المحبوبة أينما ذهبت. والحركة الطّويلة (الواو) بانغلاقها ودوران الشّفة عند النّطق بها أَلْيق بهذه المعاني من نُطْق (الضّمّة)؛ لمدّ الصّوت وإظهار اللّوعة واللّهفة وتأكيد مشاعره في النّظر إلى محبوبته. ألا ترى أنّ الدّلالة على تلك المعاني تزول بزوال (الواو)؟

وخرّج النّحاة الأبيات الثّلاثة؛ فذهب البصريّون إلى منع مدّ المقصور (غناء)؛ لأنّهم ذهبوا إلى أنّ المقصور هو الأصل. ولا يجوز الخروج عن الأصل في الضّرورة، ولو جاز مدّ المقصور لأدّى ذلك إلى ردّه عن الأصل إلى غير أصل. فضلًا عن أنّه تثقيل. على أنّ الكوفيّين قد اعتبروا في مدّ المقصور وجهًا في القياس، والوجه في ذلك عندهم أنّه من باب إشباع الحركات في الضّرورة؛ فالضّمة والفتحة والكسرة ينشأ عن إشباعها الواو والياء والألف كما قال الشّاعر: (كأنَّ في أَنْيابها القَرَنْفول) يريد (القرنفُل). وكما قال الآخر: (لا عَهْدَ لي بنيضال) يريد (نضال). وقال: (أقولُ إذْ خَرّتْ على الكَلْكال) يريد (الكلكل). فجاز للشّاعر أن يشبع الفتحة قبل ألف المقصور، فتنشأ عنها الألف فيلحق بالممدود.[155] وذهب بعضهم أنّ الرّواية بفتح (الغين) والمّد بمعنى الكفاية وليس المراد به مصدر غانيته أي فاخرته بالغنى عنه؛ لأنّه قرنه بالفقر، فدلّ ذلك على أنّه يريد السّعة في المال لا المفاخرة بالغنى عنه.[156]

وقد سمّى النّحاة إشباع (ما) الاستفهاميّة المجرورة بحرف جر في قول عمر بن أبي ربيعة (وَلِما قَدْ جَفَوْتَني وَهَجَرْتا): ردّ المحذوف من أجل الضّرورة. وبعض العرب لا يحذف ألف (ما) الاستفهاميّة المجرورة، وقد ورد في قراءة عكرمة وعيسى (عَمّا يَتَساءَلون)[157] باشباع فتحة ميم (ما) الاستفهاميّة فقال ابن جني: "هذا أضعف اللّغتين."[158] ووردت هذه الضّرورة في الحديث النّبوي الشّريف؛ قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عندما قدم علي رضي الله عنه على النّبي من اليمن: بما أَهْلَلْتَ؟[159] وقوله صلّى الله عليه وسلّم "ليأتين عَلى النّاسِ زَمانٌ لا يُبالي المرءُ بِما أَخَذَ المال، أَمِنْ حَلال أَمْ مِنْ حَرام."[160] وقول سهل بن سعد – وقد امتروا في المنبر مِمَّ عوده – "والله إنّي لا أعرف مِمّا هو.[161]

وخرّج النحاة قول ابن هرمة (مِنْ حَيْثُما سَلَكوا أَدْنو فَأَنْظورُ) من باب إشباع الحركة حتّى يتولّد منها حرف -وهي عادات لهجيّة لطيّء وغيرها من القبائل العربيّة- فيتولد من الضّمة (واو)، ومن الفتحة (ألفًا)، ومن الكسرة (ياء).(162) وقد رأى ابن جني أنّ إشباع الضّمة في لفظة (فَأَنْظُر)

أنه من طبيعة أصوات الحركات الثّلاث وقدرتها على الاستجابة للمدّ والاستطالة في حالات معيّنة.[163] وقد كان لابن جني إشارة إلى معنى هذا الإشباع في قراءة الحسن (سَأُوريكُمْ دارَ الفاسقين)[164] بإشباع ضمّة (الهمزة)- ولأجل هذا الإشباع وهذا المعنى رُسِمَت في المصحف بواو بعد همزة – حيث قال: "وزاد في احتمال (الواو) في هذا الموضع أنّه موضع وعيد وإغلاظ."[165]

وعلى وفق البراغماتيّة المقاميّة أنّ امتداد الصّوت في لفظ الشّاعر (ذا) في قوله:

قامَتْ تُبَكّيهِ عَلـــــى قَبْـرِهِ
مَـنْ لِيَ مِـنْ بَـعْـدِكَ يـا عامِـــرُ
تَـرَكْـتَـنِـي فِي الــدّارِ ذا غُـرْبَـــــةٍ
قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ ناصِـــرُ[166]

أن الّذي دعا الشّاعر إلى تذكيره بدلًا من تأنيثه؛ هو أن يصبح موازنًا لامتداد معنى الغربة الّذي يلازم المرأة صباحها ومساءها بعد وفاة زوجها وتركها وحيدة بلا ناصر. فلفظة (ذا) غربة أدلّ على دوام الغربة من لفظة (ذات) غربة وأبقى وألزم، بل كأنّها صارت من صيغ العموم بهذا الامتداد لانتهاء الألف فيها فانسحبت على جميع الأزمنة.

وقال النّحاة: أراد (ذات) غربة، فحمل على المعنى فكأنّه قال: تركتني إنسانًا ذا غربة، والإنسان يطلق على الذّكر والأنثى.[167] يقول ابن جني: وتذكير المؤنّث واسع جدًّا؛ لأنّه ردّ فرع إلى أصل. وقد ورد به القرآن الكريم، كقول تعالى: (فَمَنْ جاءَه مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّه)،[168] وقوله سبحانه: (إنّ رَحْمَةَ اللّهِ قريبٌ مِنَ المُحْسِنين).[169]

ويمكن القول على وفق البراغماتيّة المقاميّة أنّ الإتيان بجمع (مَنْ) في موضع استفهام عن نكرة أَبْلَغ وأَفْخم وأَعْظم من إفرادها في قول الشّاعر:

أَتَـوْا نـاري فَـقُـلْـتُ مَـنـــونَ أَنْـتُـمْ؟
فقالوا: الجِنُّ، قُلْتُ: عِموا ظَلاما[170]

لإظهار مدى الخوف الّذي يعتريه، ولمّا كان مقصوده المبالغة في وصْف مَن يسأله ولفْت النّظر إليه. وزاد من احتمال إظهار هذه المعاني إتيانه بالفتحة في قوله (منونَ)-والأصل في الوقف (منونْ) ساكن النّون- لما في الفتحة من المدّ والاتّساع والانتشار. وكأنّ سرعة النّطق بحذف الهمزة في قول الشّاعر: (عِموا ظَلامًا) أي أَنْعِموا ظَلامًا[171] تدلّ على رغبته في مغادرة الجنّ له بسرعة؛ فهُم غير مرحّب بهم.

ونبَّه النّحاة على أنّ (مَن) تُجْمع وتُثنّى في الوقْف إذا كنت مستفهمًا عن نكرة، تقول: منان؟ ومنون؟ استفهامًا عمّن قال: جاءني رجلان، وجاءني رجال، فاذا وُصِلت فلا تُثنّى ولا تُجمع وتلزم الإفراد. وقد أجاز سيبويه جمْعها في الوصل مستدلًّا بقول الضّبي، الّذي قال مرّة ثم لم يسمع بعده مثله. ومن هنا كان الوجه أن يقول الشّاعر: "مَنْ أنتم" فأجرى الوصل مجرى الوقف.[172] وكان الوجه أيضًا أن يقول: (منونْ أنتم) ساكن النّون، فشبّه (مَنْ) بأيّ، فقال: (منونَ أنتم) على قوله: (أيونَ أنتم).[173] ورواه قوم:

أَتَـوْا نـاري فَـقُـلْـتُ مَـنـونَ؟ قـالـوا:
سُراةُ الجِـنّ قُلْتُ: عِموا ظَلاما[174]

فلم يجعلوا فيه ضرورة؛ لأنّه لا وصْل ها هنا، فبناء الكلام على الوقف؟[175]

ولربّما الرّغبة في سرعة إنجاز الفعل في نظر البراغماتيّة المقاميّة هو الّذي أدّى إلى أن يحذف الشّاعر لام الأمر في لفظة (فيَدَنْ) في قوله:

مَنْ كان لا يَزْعُمُ أَنّي شاعِرٌ
فَيَدَنْ مِنّي تَنْهَهُ الزّواجِرُ[176]

فهو يريد من الآخر أن يقترب منه بسرعة. وقد قاس علماء النّحو هذا الحذف على حرف الشّرط الّذي يعمل مع الحذف في ستّة مواضع، وهي: الأمر، والنّهي، والدّعاء، والاستفهام، والتّمني، والعرض، والأمر.[177] يقول الأنباري: "وإذا جاز أن يعمل حرف الجزم مع الحذف في هذه المواضع، جاز أن يعمل هاهنا مع الحذف؛ لكثرة الاستعمال."[178]

ويمكن على وفق البراغماتيّة المقاميّة تعليل حذف (النّون) في قصيدة يفتخر فيها الأخطل بقومه فيقول:

أَبَني كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذا
قَتَلا المُلوكَ وَفَكَّكا الأَغْلالا[179]

لأنّه يريد الفخْر والوصول سريعًا للحديث عن صفة عَمَّيْه اللّذين قهرا الملوك، وحرّرا الأسرى، وحطّما القيود. وتعليل حذفها عند الشّاعر زيد الخيل؛ ليُعلِن عن سرعة وقوع اللّقاء في قوله:[180]

كَمُنْيَةِ جابِرٍ إذْ قالَ لَيْتي
أُصادِفُهُ وأُتْلِفُ جُلَّ مالي[181]

وعن سرعة وقوع الشُّرب في قول النجاشي:

فَلَسْتُ بِآتيهِ وَلا أَسْتَطيعُهُ
وَلاكَ اسْقِني إنْ كانَ ماؤُك ذا فَضْلِ[182]

يقول الشّاعر على لسان ذئب كان قد دعاه إلى مشاركته في زاده، لن ألبّي طلبك ولا أستطيع ذلك؛ لأنّه ليس من عادة الذّئب مؤاكلة الآدميّين، ولكن إذا كان لديك فضلة ماء فاسقني.[183]

ورأى علماء النّحو أنّ وجه حذف (النّون) في جميع ذلك تشبيهها بحروف المدّ واللّين، بالغنّة الّتي فيها، وحروف المدّ واللّين تُحذف إذا وَقَفْن لامات للجزم نحو: (لم يغزُ، ولم يرم، ولم يخشَ)،[184] وهي فَضْل صوت في الحرف، كما أنّ المدّ فَضْل صوت.[185] وحذْف (النّون) وَرَدَ في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى (ولَمْ تكُ شيئا).[186]

وقد يسوّغ حذف همزة الاستفهام في بعض المواطن؛ لأنّ للمستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر.[187] كقول عمر بن أبي ربيعة:

ثُمَّ قالوا تُحِبُّها قُلْتُ بَهْرًا
عَدَدَ النَّجْمِ والحَصى وَالتُّرابِ[188]

أراد (أَتُحِبُّها)، وذلك أنّ المستفهم عن الشّيء قد يكون عارفًا به مع استفهامه في الظّاهر عنه، لكنّ غرضه في الاستفهام عنه أشياء. منها أن يستفهم المُسْتَفْهِم تقريعًا أو توبيخًا أو إنكارًا أو استهزاء... . وترى البراغماتيّة المقاميّة أنّ المخبر لا يريد لمثل هذه المعاني أن تظهر، فهذا الحبّ عزيزٌ على قلبه، فانظر كيف تجد المعنى أحْوَط وأذْهَب وأقْوَم بحذْفها.

واختلف النحويون في حذف الهمزة في هذا البيت؛ فقد ذكر بعض النّحاة هذا البيت شاهدًا على جواز حذف حرف الاستفهام كالكوفيّين،[189] بينما لم يُجز البصريّون هذا الحذف. يقول ابن عصفور في هذا البيت: "فليس على حذف الهمزة، كما ذهب إليه بعضهم لعدم الدّليل على ذلك، وإنّما قالوا له:

أنت تحبّها، قد علمنا ذلك وتحقّقناه منك"، وهذا مذهب البصريّين.[190] ويقول القزاز القيرواني: ممّا يجوز عند الكوفيّين حذف ألف الاستفهام.[191] وقد ذكره سيبويه شاهدًا على المصدر المنصوب على إضمار فعل من لفظه: بهرني بهرًا. وقد جاء مثل هذا الحذف في القرآن الكريم نحو قوله عز وجل: (وتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ) [192] والمراد (أَوَ تِلْكَ نِعْمَة).

وقد يضطّر الشّاعر إلى حذف حرف العطف مثل قوله:

وَكَـيْـفَ لا أَبْـكـي عَـلـى عِـلّاتـي
صَـبـائِحي غَـبـائِقي قَيْلاتـــي

يريد صبائحي وغبائقي وقيلاتي[193] وتَرْك العطف هنا بحسب البراغماتيّة المقاميّة جاء لمعنى. فلعلّه في الغالب لتناسب مقدار البكاء في تلك الأوقات الثّلاثة، فهذه المعطوفات (صبائحي، غبائقي، قيلاتي) على سواء في الشّعور عند صاحبها، فالبكاء ومقداره هو هو في الأوقات الثّلاثة. بينما عندما تعطف (بالواو) الغبائق على الصّبائح، والقيلات على الغبائق، فكأنّك تشعر أنّ الوقت الأوّل (صبائحي) كان أكثر الأوقات بكاء، و(غبائقي) في المرتبة الثّانية و(قيلاتي) في المرتبة الثالثة، لهذا كان ترك العطف ههنا أفضل. ورأى النّحويّون أنّه قد يجوز أن يكون بدلًا؛ أي كيف لا أبكي على علّاتي الّتي هي صبائحي وهي غبائقي وهي قيلاتي فيكون هذا من بدل الكلّ. والمعنى الأوّل أنّ منها صبائحي ومنها غبائقي ومنها قيلاتي.[194]

ودخول الزّوائد على الحروف الأصليّة منبه على معان زائدة كما ترى البراغماتيّة المقاميّة في قول الشّاعر:

وَخـافَـتْ مِـنْ جِـبـالِ السُّغْدِ نَفْسـي
وَخـافَـتْ مِـنْ جِـبـالِ خُـوارِرَزْمِ[195]

يقصد الشّاعر (خُوارِزْم)، فكرّر حرف (الرّاء) لما في هذا الصّوت من التّردّد والتّكرار عند نطقه المُشاكل للحالة الّتي تعتري شاعرنا، فالمقام مقام خوف وفزع تجعله يتردّد في ذِكْر اسم المكان الّذي يخافه؛ فتأمّل كيف تجد في صوت (الرّاء) ما يناسب هذا المعنى. غير أنّ بعض النّحاة وجدوا في مثل هذا الاستعمال تحْريفًا وتعجْرفًا عاريًا من الصّنعة.[196] وقال بعضهم: إنّ خُوارًا مضاف إلى رَزْم، وقال آخرون: أراد خُوارِزْم فزاد)راء(لإقامة الوزن.[197]

ومسوّغ الشّاعر قَعْنَب بن أمّ صاحب[198] عند النّحاة أنّه لما اضطّر جاء باللّفظة على أصلها[199] فقال:

مَهْلًا أَعـاذِلَ قَـدْ جَـرَّبْـتِ مِـنْ خُلُقي
أَنّي أَجـودُ لِأَقْـوامٍ وإِنْ ضَـنِنـــوا[200]

يريد (ضَنّوا) أي بخلوا، ويمكن تعليله على وفق البراغماتيّة المقاميّة بأنّ المقام هنا مقام تكثير لا مقام تقليل لهذا قال الشّاعر (ضَنِنوا)، ففي هذه اللّفظة ما يناسب المعنى الّذي يرومه الشّاعر؛ فهو يريد أنْ يُعبّر عن شدّة بخلهم ففكّ الإدغام، وإن كان المعنى طويلًا طوّلوا لفظه، فطول اللّفظ لطول معناه.[201]

وممّا جاء باللّفظة على الأصل كما أخبر النّحاة قول الشّاعر المَرّار الفَقْعَسي:

صَـدَدْتِ فـأَطْـوَلْـتِ الـصُّـدودَ وقَلَّمـا
وِصالٌ على طول الصُّدودِ يَـدومُ[202]

فقال: (أَطْوَلْتِ) وهو يريد (أَطَلْتِ). وعلى وفق البراغماتيّة المقاميّة أنّ هذه الصّيغة جاءت للدّلالة على طول مدّة الصّدود؛ فهو يُخاطب نفسه ويلومها على طول الصّدود؛ فلولا هذا المعنى لكان سبيل هذه اللّفظة (أَطْوَلْتِ) أن تجيء على غير هذه الهيئة المستعملة.

وقد اختلف النّحاة في توجيه الضّرورة الأخرى في هذا البيت: (وَقَلَّما وِصالٌ عَلى طولِ الصُّدود يَدومُ) يريد: (وَقَلَّما يَدوم وِصالٌ عَلى طول الصُّدودِ)، حيث فصل الشّاعر بين (قلَّما) والفعل بالاسم المرفوع والمجرور. يقول النّحاة: "قلّما موضوعة للفعل خاصّة بمنزلة رُبّما فلا يليها الاسم ألبتة."[203] مع أنّ سيبويه يقول: "وقد يجوز في الشّعر تقديم الاسم."[204] وزعم المبرد أنّ (ما) زائدة، وأنّ وصالًا فاعل لا مبتدأ. وزعم بعضهم أنّ (ما) مع هذه الأفعال مصدريّة. وبعضهم قال: فيه تقديرٌ آخر؛ وهو أن يرتفع بفعل مضمر يدلّ عليه الظّاهر فكأنّه قال: وَقَلَّما يَدومُ وِصالٌ يدومُ. وقال ابن السراج: ليس يجوز أن ترفع وصالًا بـ يدوم، ولكن يجوز عندي على إضمار يكون، كأنّه قال: قَلَّما يكون وِصالٌ يَدوم عَلى طول الصُّدود.[205] وقد لخّص ابن هشام في (المغني) أقوال النّحاة في هذه الضّرورة. فالبصريّون لا يجيزون تقديم الفاعل لا في شعر ولا في نثر، وقيل وجهها: أنّه أناب الجملة الاسميّة عن الفعليّة كقوله: (فهلا نفس ليلى شفيعها). فهي وجهات نظر متعدّدة ترمي كلّها إلى المحافظة على لزوم الرّتبة بين الفعل والفاعل والمحافظة على عدم إيلاء (قلّما) اسمًا.

والأمر بحسب منهج البراغماتيّة المقاميّة أبْسَط وأبَيْن من كلّ تلك التّأويلات، فالشّاعر يُقدّم في كلامه ما هو ببيانه أَهَمّ وأَقْرب إلى جنانه، وهو به أعنى.[206] وعلى تقدّم المعاني في الجنان[207] قدّم الشّاعر المرار الاسم (وصال) على الفعل (يدوم).

وكشف النّحاة أنّ الشّاعر سراقة البارقي أتى بالهمزة في لفظة (تَرْأَيــاهُ) ردًّا على الأصل[208] عندما قال:

أُري عَـيْـنَـيَّ مـا لَمْ تَـرْأَيــــاهُ
كِلانا عالِمٌ بالتُّرَّهــــــــــاتِ[209]

وبحسب البراغماتيّة المقاميّة فإنّ كُلّ مَنْ له أدنى ذوق في أصوات الألفاظ ودلالتها على معانيها يجزم بأنّ الهمزة يقتضي تخصيصها في لفظة (تَرْأَياهُ) وهو يريد (ترياه)؛ لأنّ الهمزة مجهورة انفجاريّة، فصوتها أَظْهر وأَبْين وأَثْقل من الياء الضّعيفة شبه الحركة، ولعلّ قوّة الهمزة وظهورها جاءت للتّنبيه على عِظَم وهَوْل ما رآه سراقة من الأباطيل.

وعلى وفق البراغماتيّة المقاميّة فإنّ عمر بن أبي ربيعة قطع ألف الوصل في(الاثْنانِ) و(الاثْنَيْنِ)؛ عندما قال:

الـسِّـرُّ يَـكْـتُـمُـهُ الإِثْـنـانِ بَيْنَهُمـا
وَكُـلُّ سِـرٍّ عَـدا الإِثْـنَـيْنِ مُنْتَشِرُ[210]

لأنّ صوت الهمزة أَظْهر وأَبْين من ألف الوصل الضّعيفة. ولعلّ قوّة الهمزة وظهورها جاءت للتّوكيد على أنّ السرّ لا يتجاوز الاثنين، ناهيك عن أنّ الهمزة بانحباس الصّوت في بادئ الأمر ثمّ تسريحه دفعة واحدة عند نطقها، تُشْعرك بخفاء أمور وأحاديث ثمّ ظهورها مرّة واحدة. ورأى النّحاة أنّ الشّاعر عمر أتى بها إجراء لها مجراها في حال الابتداء بها.[211]

وقد رواه الأخفش على التّخفيف الشّائع عن العرب في هذا الحَرْف.[212]

وممّا هو جائز في الضّرورة العدول عن ذِكْر الضّمير العائد على الاسم بذكر الاسم نفسه كقول الشّاعر:

لا أَرى المَوْتَ يَسْبِقُ الموتَ شَيءٌ
نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنى والفَقيرا[213]

فكان الوجه أن يقول: (لا أَرى المَوْتَ يَسْبِقُهُ شَيْءٌ) لكنّه أعاد الاسم وأظهره للتّنويه به والتّنبيه كما يمكن تفسيره على وفق البراغماتيّة المقاميّة؛ فلا شيء يسبق الموت، ولا شيء يردّه، فهو يقض مضجع الفقير والغنيّ على حدّ سواء. واتّخذ النّحاة هذا البيت من شواهد سيبويه على إعادة الظّاهر موضع المضمر وفيه قبح إذا كان تكريره في جملة واحدة؛ لأنّه يستغني بعضها عن بعض فلا يكاد يجوز إلّا في ضرورة.[214] وإن عُدّ مِثْل ذلك لدى النّحاة من قبيل الضّرورة فإنّه لدى البلاغيّين معدود في باب الإطناب؛ إذ تكون إعادة ذكر الاسم عندهم إمّا للتّهويل أو للتّرغيب أو للتّنويه بشأن المذكور، أو للتّلذّذ بذكره.

ويمكن تفسيره بحسب البراغماتيّة المقاميّة على أنّ إدخال (الألف) و(اللّام) على (كلّ) في قول سُحَيْم الحسحاس:

رَأَيْتُ الغَنِيَّ والفَقيرَ كِلَيْهِما
إلى المَوْتِ يَأْتي المَوْتُ الكُلَّ مَعْمِدا[215]

للتّأكيد على أنّ الموت يشمل جميع الأغنياء والفقراء وذلك لأنّ الألف واللّام يلحقهما معنى العموم والشّمول في مصحوبهما، وتقوم (ال) مقام الإشارة إلى المعيّن لما هو حاضر بين يديك.[216] وأهل النّحو يُنْكرون إدخال الألف واللّام على (كلّ) و (بعض)، حيث يروى عن الأصمعي أنّه قال كلامًا معناه: "قرأت آداب ابن المقفع فلم أر فيها لحنًا إلّا موضع واحد وهو قوله: العلم أكثر من أن يحاط بكلّه فخذوا البعض. وكان أبو علي الفارسي يزعم أنّ سيبويه يجيز إدخال الألف واللّام على (كلّ)، لا أنّه لفظ بذلك؛ ولكنّه يستدلّ عليه بغيره، والقياس يوجب دخول الألف واللّام على (كلّ) و (بعض)."[217]

وقد يضطّر الشّاعر إلى أن يقيم زمنًا مكان زمن آخر مراعاة للمعنى، كأن يقيم الماضي مقام المستقبل حيث يقول:

ولَقَد أَمُرُّ عَلى اللّئيم يَسُبُّني
فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنيني[218]

فدفعته الضّرورة إلى وضع (مَضيْت) موضع (أَمْضي)؛ فيمكن القول إن هذه الصّيغة على منهج البراغماتيّة المقاميّة أَبْلغ وأذْهب في عدم تأثير تلك الإساءة عليه وعدم استمرارها فقد مضَت، ثمّ إنّ وضْع الفعل بزمن الماضي يثير شعورًا ويصوّر مشاعر بأنّه لم يهتم ولن يهتم بمثل هذه (الإساءة) كأنّها لم تكن أصلًا ولم تَعْنِه، وسيعيش الشّاعر حياته حتّى وإن استمرّ اللّئيم في الإساءة إليه لفظيًّا. وزيادة (التّاء) في (ثمّ) تأكيد على عدم اكتراثه للمسبّة. وهذا البيت عند النّحاة شاهد على أن (أَمُرّ) قد وضع موضع (مَرَرْت)، وجاز (أَمُرُّ) في معنى (مَرَرْتُ)؛ لأنّه لم يرد ماضيًا منقطعًا وإنّما أراد أنّ هذا أمره ورأيه فجعله كالفعل الدّائم. وقيل معنى

(ولقد أَمُرّ) ربّما أَمُرّ، فالفعل على هذا في موضعه.[219] وقال أبو الفتح: قال أبو علي: سألت أبا بكرٍ عن الأفعال يقع بعضُها موقع بعض فقال: كان ينبغي للأفعال كُلّها أن تكون واحدًا، لأنّها لمعنى واحد، ولكن خولِفَ بين صيغها؛ لاختلاف أحوال أزمِنتها، فإذا اقترن بالفعل ما يدلّ عليه من لفظ أو حالٍ جاز وقوع بعضِها موقع بعض. قال أبو الفتح: وهذا كلام من أبي بكر عالٍ سديدٌ فاعرفه."[220] وقد زعم قوم أنّ هذا ليس من الاضطرار وأجازوه في الكلام، وقالوا هو من أفصحه.[221] وقد جاء مثل هذه الضّرورة في القرآن الكريم؛ كاستعمال الماضي في موضع المستقبل في قوله تعالى: (وَنادى أَصْحابُ النّارِ أَصْحابَ الجَنَّةِ أَنْ أَفيضوا عَلَيْنا مِنَ الماء).[222] واستعمال المستقبل في موضع الماضي في قوله تعالى: (فَفَريقًا كَذَّبْتُمْ وفَريقًا تَقْتُلون).[223] ورأى النّحاة أنّ دخول (التّاء) على (ثمّ) بابه الشعر، وأنّ (التّاء) تزاد فيها للتّأنيث اللّفظي.[224]

وقد يُشْرب الشّاعر الحرف معنى حرف آخر ضرورة، كقول القُحَيْف العُقَيْلي:[225]

إذا رَضِيَت عَلَيَّ بنو قُشَيْرٍ
لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَني رِضاها[226]

أراد الشّاعر (عنّي)، و(عَلَيّ) في نظر البراغماتيّة المقاميّة أبلغ من حيث إنّ فيها التفاتًا إلى الإقبال عليه، وهذا المعنى لا نستشعره في صيغة (عَنّي). ورأى النّحاة أنّه لمّا كان (رَضيَت) ضدّ (سَخطت) عَدّى (رَضيت) بـ (على) حَمْلًا للشّيء على نَقيضه كما يُحمل على نَظيره."[227] وقد استحسن ابن الأثير هذه الحركة في حروف الجر؛ إذ تُمثّل سمة إبداعيّة في الخروج على النّمط المألوف.[228]

وهكذا فَكَما يُعنى النّحو باطّراد القاعدة اللّغويّة فإنّ الضّرورة الشّعريّة تُعنى بجواز الخروج عليها؛ لتمثّل المعنى وتصوّره بصورة أَتَم وأَكْمَل وأَصْدَق وأَجْمَل وأَلَذّ وأبلغ ممّا لو أقام الشّاعر معناه وقدّمه على قوانين اللّغة المستعملة ومعاييرها الشّائعة في العربيّة. فالشّاعر يعنّ له معنى، فلا يمكنه إبرازه إلّا بمثل ذلك اللّفظ أو التركيب المخالف لقواعد العربيّة. وهذا المعنى يتآلف ويتحصّن على إيجاد صُور الضّرورة الشّعريّة الثّلاث (حذف، زيادة، تغيير) دون غيرها. ويقوم هذا اللّفظ أو التّركيب المخالف لقواعد العربيّة على تشكيل مفاجأة للمتلقّي، تلك المفاجأة بما هو غير متوقّع، وغير المتوقّع يصبح منبهًا براغماتيًّا مقاميًّا، منبهًا يتطلّب استجابة من المتلقّي تقوم على الوعي والإدراك لما يمثّله هذا الخروج من معان ودلالات. وقد يعجز بعضهم عن بيان معنى الضّرورة ووجه الجمال فيها؛ فكلّما كانت المعاني المقصودة مؤتلفة في عبارات صيغها خارجة على القواعد لم تتهدّ الأفكار إلى فهمها إلّا بعد بطء.[229] لهذا يجب ألّا يكون ذلك داعيًا لترك النّظر جملة فيها، فليس "إذا لم يكن معرفة الكلّ وجب ترك النّظر في الكلّ، وأن تعرف العلّة والسّبب فيما يمكنك معرفة ذلك فيه وإن قلّ، فتجعله شاهدًا لك فيما لم تعرف أحرى من أن تسدّ باب المعرفة على نفسك، وتأخذها عن الفهْم والتّفهّم وتعوّدها الكسل والهوينى."[230]

وترى الدّراسة أنّ هذا الخروج من طبيعة اللّغة وجزء أصيل منها، بل هو يُغني النّظام اللّغوي؛ لأنّ مثل هذا الخروج موجود في القرآن الكريم والحديث النّبوي الشّريف وفي الكلام النّثري. فاللّغة العربيّة

سمحت لمتكلّمها المتمكّن من قواعدها أن يخرج عليها، وأن يشكّل اللّغة ويفعل بها ما يريد في تأليف جمله وبناء تراكيبه بما له وجه في العربيّة، إذا ما استشعر في هذا الخروج معناه الّذي يريد وإحساسه الّذي يعيش. وقد رأى جان جاك لوسركل في كتابه (عنف اللّغة) أنّ مثل هذا الخروج والّذي يدعوه بـــ (المتبقّي) لا ينتمي إلى جزء عارض، بل إلى جزء تكويني في صلب اللّغة. ويؤكّد أنّ هذا الخروج الّذي يخرق قواعد النّحو -والّذي يرتع فيه المبدعون والشّعراء والصّوفيّون ومن شابههم- هو مهم بمقدار أهميّة الإبداع الملتزم بتلك القواعد. وهو يرى أنّ الدّراسات اللّغويّة من دي سوسير استبعدت هذا المتبقّي من الدّراسة.[231] في حين أنّ علماء العرب قد توقّفوا عند هذا الخروج وعالجوه لكن ليس بشكل كلّي ومتكامل بل كانت تغلب عليهم نظرتهم المعياريّة في وصف هذا الخروج بالضّرورة،[232] وأحيانًا أخرى تختفي هذه النّظرة عند بعضهم. فإذا أردنا أن نفهم هذه الظّاهرة اللّغوية فهمًا صحيحًا وعميقًا لا بدّ من وضعها في سياقها المعرفي والتّاريخي والبراغماتي المقامي. وهذه دعوة إلى وَضْع كلّ الأبيات الواردة ضمن إطار مفهوم الضّرورة الشّعريّة في الكتب التّراثيّة المختلفة ضمن إطار البراغماتيّة المقاميّة؟ فنحن بحاجة إلى مِثْل هذا التّطبيق لفَهْم هذا الخروج ودواعيه في جميع ميادينه الشّعريّة والنّثريّة وفي القرآن الكريم والحديث النّبوي الشّريف وفي المثل. ولن نستطيع أن نفعل ذلك إلّا بعد أن نعي أنّ الخروج على قواعد العربيّة من طبيعتها وسمة من سماتها لا يمكننا إغفاله أو تجاوزه.

خاتمة:

من أهم النتائج الّتي خرجت بها الدّراسة:

- أطال علماء اللّغة والنّحو الدّفاع عن ضرورة الاستعمال المثالي (الأفصح) للّغة، فهي معياريّتهم الّتي حرصوا عليها، ومقياسهم الّذي يجري على أساسه الحكم بالصّواب والخطأ في اللّغة، لكنّ هذا المقياس غطّى على ما عداه من مقاييس أخرى يمكن أن يقاس بها الكلام وتقدّر قيمته وإن خالف المألوف المطّرد: (كمطابقة الكلام لحال الشاعر ومعناه ومطابقته لمقام الكلام).
- أنّ الضّرورة الشّعريّة استعمال لغوي خاص، قَبِلَه العُرْف اللّغوي، يعبّر عن معنى المتكلّم المقصود وإحساسه المنشود، سمحت به اللّغة وأجازته في لحظة خاصة أو في مقام خاص لمفاجأة المتلقّي. فليس شيء من الضّرورة أتى بها شاعر قديم إلّا وقد حاول بها وجهًا من المعنى وقصد بها طريقًا من اللّغة والقياس؛ فهم ينتقلون من وجه في القاعدة معروف متّفق عليه إلى وجه آخر مثله في الجواز والاستعمال، وهم بهذا الانتقال يستشعرون صفات أصوات ألفاظهم ومعانيها، لذلك يجب التوقّف عن تخطئة الشّعراء فيما ليس يلوح له وَجْه، وتأوُّل كلامهم على الصّحّة؛ لموقعهم من العلم ومكانتهم من الفصاحة، ولثبت "ثقوب أذهانهم وذكاء أفكارهم واستبحارهم في علوم اللّسان وبلوغهم من المعرفة له الغاية القصوى.
- تُمثّل الضّرورة الشّعريّة المعنى وتصوّره بصورة

أَتَم وأَكْمَل وأَصْدَق وأَجْمَل وأَلَذّ وأبلغ ممّا لو أقام الشّاعر معناه وقدّمه على قوانين اللّغة المستعملة ومعاييرها الشّائعة في العربيّة. فالشّاعر يعنّ له معنى، فلا يمكنه إبرازه إلّا بمثل ذلك اللّفظ المخالف لقواعد العربيّة. وهذا المعنى يتآلف ويتحصّن على إيجاد صُور الضّرورة الشّعريّة الثّلاث (حذف، زيادة، تغيير) دون غيرها.

- أنّ الخروج على قواعد اللّغة من طبيعة اللّغة وسمة من سمات اللّغة العربيّة وجزء أصيل منها. بل هو يُغني النّظام اللّغوي ويرفده.
- الضّرورة حسنة جميلة مستساغة في الذّوق، ولا يكفي أن تكون جائزة في القواعد اللّغوية والنّحويّة.
- قد يعجز الكثيرون عن بيان معنى الضّرورة ووجه الجمال فيها؛ فكلّما كانت المعاني المقصودة مؤتلفة في عبارات صيغها خارجة على القواعد لم تتهدّ الأفكار إلى فهمها إلّا بعد بطء. لهذا يجب ألّا يكون ذلك داعيًا لترك النَّظر جملة فيها، بل لا بدّ من إعمال الفكر، وتعميق النّظرة في كلّ ما نقرأه ويُعْرض علينا من هذه الضّرورات، لنتهدّى إلى معانيها، ذلك أحرى من أن نسدّ باب المعرفة على أنفسنا، ونأخذها عن الفهْم والتّفهّم ونعوّدها الكسل والهوينى.
- أنّ المعاني المستفادة من الضّرورة لم تُفِدها بطبيعتها وإنّما استفادتها من المقام الّذي وردت فيه، فالمقام هو الّذي يحدّد معناها، بل ربّما يُلمح الموضع الواحد منها إلى تنوُّع معانيها وتعدُّد مقاصدها باختلاف نظر المتلقّين إليها.

هوامش البحث

1) ابن شرف القيرواني، محمد بن شرف (ت460هـ/ 1067م)، أعلام الكلام، عني بتصحيحه وضبط ألفاظه: عبد العزيز أمين الخانجي، مصر: مطبعة النّهضة، ط1، 1344هـ- 1926م، ص37.

2) ابن فارس اللغوي، أحمد بن فارس (ت 395هـ/1004م)، ذمّ الخطأ في الشّعر، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: رمضان عبد التواب، مصر: النّاشر مكتبة الخانجي، 1400هـ- 1980م، ص23.

3) القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز (ت 392هـ/1001م)، الوساطة بين المتنبّي وخصومه، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربيّة، 1951م، ص4.

4) ينظر: نجار، منال، نظريّة المقام عند العرب في ضوء البراغماتيّة، إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث، ط1، 2011م، ص17 – 18. وينظر: أرمينكو، فرانسواز، المقاربة التّداوليّة، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، ط1، 1987م، ص84، ودايك، فان، النّص والسّياق استقصاء البحث في الخطاب الدّلالي والتّداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، المغرب: إفريقيا الشّرق، ط1، 2000م، ص255 – 274، والشريف، محمد صلاح الدين، تقديم عام للاتّجاه البراغماتي، ضمن كتاب أهمّ المدارس اللّسانيّة، تونس: منشورات المعهد القومي لعلوم التّربية، 1990م، ص95 – 115، وينظر:

Levinson, Stephen C. ,Pragmatics, London, New York, Cambridge University Press, 1983, p21.

5) أنيس، إبراهيم وشركاؤه، المعجم الوسيط، القاهرة، مصر، ط2، 1392هـ – 1972م، ص564، وينظر: ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ /1311م)، لسان العرب، القاهرة: طبعة ونشر دار الحديث، 1423هـ- 2003م، مادّة (ضرر)، والتهانوي، محمد بن علي (ت بعد1158هـ/ بعد1745م)، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، بيروت، 1966م، ص1112.

6) الألوسي، محمود شكري (ت1342هـ/1923م)، الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر، شرحه: محمد بهجة الأثري البغدادي، القاهرة، مصر: منشورات دار الآفاق العربيّة، 1418هـ- 1988م، ص5.

7) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت276هـ/889م)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: دار الرّجاء إحياء الكتب العربيّة، ط1، 1954م، ص154، وينظر: الفراء، يحيي بن زياد (ت207هـ/822م)، معاني القرآن، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، طبعة الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1972م، ج3، ص118، والقرطاجني، أبو الحسن حازم بن محمد (ت 684هـ/1285م)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط2، 1981م، ص178، 271.

8) الألوسي، الضّرائر، ص5.

9) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ/1273م)، شرح التّسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، ط1، 1410ه1990-م، ج1، ص202، 367

10) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادّة (ندح).

11) ابن مالك، شرح التّسهيل، ج1، ص202.

12) ينظر: بحث مكي الأنصاري، أحمد، دفاع عن كتاب الله (القرآن... والضّرورة الشّعريّة)، موقع أ. د. محمد سعيد ربيع الغامدي، www.mohamedrabeea.com/books، ص4.

13) الحديثي، خديجة، كتاب سيبويه وشروحه، بغداد، ط1، 1386هـ/1967م، ص229.

14) الحديثي، خديجة، كتاب سيبويه وشروحه، ص229 – 230.

15) ينظر: حماسة عبد اللطيف، محمد، الضّرورة الشّعريّة في النّحو العربي، مصر: مكتبة دار العلوم، 1979م، ص155

16) ينظر: حماسة، محمد عبد اللطيف، الضّرورة الشّعريّة في النّحو العربي، ص155.

17) ينظر: القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص143 – 144.

18) ينظر: راضي، عبد الحكيم، نظريّة اللّغة في النّقد العربي، مكتبة الخانجي، 1980م، ص46.

19) القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص450.

20) ابن فارس، ذمّ الخطأ في الشّعر، ص21.

21) ابن فارس اللغوي، أحمد بن فارس (ت 395هـ/1004م)، الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط1، 1418هـ– 1997م، ص213.

22) ابن فارس، الصّاحبي، ص213.

23) ابن فارس، الصّاحبي، ص213.

24) ابن فارس، الصّاحبي، ص213.

25) ينظر مقدّمة كتاب ذمّ الخطأ في الشّعر، لابن فارس، ص6.

26) أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل (ت395هـ/ 1004م)، كتاب الصّناعتين، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلميّة، ط2، 1409هـ– 1989م، ص168.

27) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت808هـ/1405م)، المقدّمة، اعتناء ودراسة: أحمد الزعبي، بيروت، لبنان: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ص356، وينظر: السبكي، بهاء الدين السبكي (ت773هـ/1371م)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: عبد الرحمن هنداوي، صيدا، بيروت: المكتبة العصريّة، ط1، 1423هـ– 2003م، ج1، ص64.

28) ابن شرف القيرواني، أعلام الكلام، ص37 – 38.

29) أبو هلال العسكري، كتاب الصّناعتين، ص169.

30) ابن سنان الخفاجي، عبد الله بن محمد (ت466هـ/ 1073م)، سرّ الفصاحة، صحّحه وعلّق عليه: عبد المتعال الصعيدي، مصر: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، 1372هـ/ 1952م، ص88، وينظر: القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص187.

31) ابن فارس، ذمّ الخطأ في الشّعر، ص23، والعلوي، المظفر بن الفضل (ت 656هـ/1258م)، نَضْرة الإغريض في نُصرة القريض، تحقيق: نهى عارف الحسن، بيروت، لبنان: دار صادر، ص257–239، وابن شرف القيرواني، أعلام الكلام، ص37، والتنوخي، محمد بن محمد بن عمرو (ت1327هـ/ 1909م)، الأقصى القريب في علم البيان، مصر: مطبعة السّعادة، ط1، ص52، والحاتمي، محمد بن الحسن (ت 388هـ/ 998م)، الرّسالة الموضّحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي وساقط شعره، تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت: دار بيروت للطّباعة والنّشر، ودار صادر للطّباعة والنّشر، 1385هـ– 1965م، ص76 – 77، وابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، ص82 – 83، 88، والمعري، أحمد بن عبد الله (ت449هـ/1057م)، رسالة الغفران، تحقيق وشرح: عائشة عبد الرحمن، بنت الشاطئ، مراجعة: علي جديد مانشر، مصر: دار المعارف، ط4، ص312، وطبانة، بدوي، في النّقد الأدبي أخطاء لا ضرورات، مجلّة كليّة اللّغة العربيّة، الرياض، ع10، 1400هـ – 1980م، ص419 – 427، وابن فارس، الصّاحبي، ص213، وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص154، وعلوش، جميل، الإعراب والبناء دراسة في نظريّة النّحو العربي، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، 1996م، ص69 – 78، وعبد التواب، رمضان، السّليقة اللّغوية والضّرائر الشّعريّة، مجلّة الأقلام، ج3، س3، 1386هـ– 1966م، ص80 – 94.

32) الأصفهاني، حمزة بن الحسن (ت 360هـ/970م)، التّنبيه على حدوث التّصحيف، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد، العراق: مكتبة النّهضة، ص136، 144 – 145.

33) ابن رشيق القيرواني، الحسن بن رشيق (ت456هـ/1063م)، العمدة في صناعة الشّعر، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط1، 1422هـ– 2001م، ج2، ص212.

34) ابن طباطبا، محمد بن أحمد (ت322هـ/933م)، عيار الشّعر، شرح وتحقيق: عباس عبد الستار، مراجعة نعيم زرزور، بيروت، لبنان: دار الكتب العلميّة، ط1، 1402هـ– 1982م، ص129.

35) ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، ص88.

36) ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، ص91.

37) ابن فارس اللغوي، ذمّ الخطأ في الشّعر، ص21، والمعري، الفصول والغايات، تحقيق: محمود حسن زناتي، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1977م، ص50 – 52، وابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، ص83، وأبو هلال العسكري، كتاب الصّناعتين، ص169.

38) الألوسي، الضّرائر، ص197.

39) ناصف، مصطفى، نظريّة المعنى في النّقد العربي، القاهرة: دار القلم، 1965م، ص67.

40) السكاكيني، خليل، التّشويش في اللّغة، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، ج8، 1955م، ص6.

41) الأصفهاني، التّنبيه على حدوث التّصحيف، ص158.

42) المعري، عبث الوليد، صحّح ألفاظه وأوضح غوامضه: محمد عبد الله المدني، بإشراف الشيخ محمد الطيب الأنصاري، دمشق: مطبعة التّرقّي، 1355هـ- 1936م، ص23، 59.

43) ابن طباطبا، عيار الشّعر، ص15 – 16.

44) أبو هلال العسكري، كتاب الصّناعتين، ص168.

45) ابن جني، عثمان بن جني (ت392هـ/ 1002م)، المنصف لكتاب التّصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، إدارة إحياء التّراث القديم، ط1، 1373هـ/1954م، ص526 – 531، والألوسي، الضّرائر، ص 24 – 25، والمعري، عبث الوليد، ص148، و بشر، كمال، دراسات في علم اللّغة، مصر: دار المعارف، 1969م، ج2، ص115.

46) ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط1، 1419هـ- 1998م، ج2، ص72.

47) سيبويه، عمرو بن عثمان (ت180هـ/796م)، الكتاب، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط1، 1420هـ- 1999م، ج1، ص58.

48) ابن جني، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط1، 1421هـ- 2001م، ج1، ص390.

49) ابن رشيق القيرواني، العمدة، ج2، ص212.

50) ابن جني، الخصائص، ج2، ص166.

51) القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص383.

52) الألوسي، الضّرائر، ص14 – 16، والقرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص273 – 274، 383. وأبو هلال العسكري، كتاب الصّناعتين، ص168.

53) أبو الفرج، محمد أحمد، المعاجم اللّغوية في ضوء دراسات علم اللّغة الحديث، الناشر دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر، ط1، 1966م، ص112.

54) الحلواني، محمد خير، نظريّة الضّرورة في كتاب سيبويه، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ج1، م55، 1400هـ- 1980م، ص135 – 136.

55) الحلواني، محمد خير، نظريّة الضّرورة في كتاب سيبويه، ص130.

56) محمد، السيد إبراهيم، الضّرورة الشّعريّة دراسة أسلوبيّة، بيروت، لبنان: دار الأندلس للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط3، ص64.

57) محمد، السيد إبراهيم، الضّرورة الشّعريّة دراسة أسلوبيّة، ص76.

58) عبد المطلب، محمد، جدليّة الإفراد والتّركيب في النّقد العربي القديم، القاهرة: لونجمان، الشّركة المصريّة العالميّة للنّشر، مكتبة لبنان: ط1، 1995م، ص129.

59) حماسة عبد اللطيف، محمد، لغة الشّعر دراسة في الضّرورة الشّعريّة، دار الشّروق، ط1، 1416هـ- 1996م، ص159، 179.

60) حسني، عبد الرحيم جواد، موقف ابن جني من الضّرورات الشّعريّة، مجلّة اللّسان العربي، الرباط، ع21، 1982 – 1983م، ص37.

61) سيبويه، الكتاب، ج1، ص53.

62) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص154، والفراء، معاني القرآن، ج3، ص118.

63) ابن فارس، ذمّ الخطأ في الشّعر، ص21.

64) ابن خلدون، المقدّمة، ص356.

65) المعري، عبث الوليد، ص191.

66) ابن جني، الخصائص، ج2، ص167.

67) ابن جني، الخصائص، ج2، ص297.

68) ابن جني، الخصائص، ج2، ص166.

69) العلوي، نَضْرة الإغريض، ص275.

70) الأصفهاني، التّنبيه على حدوث التّصحيف، ص157.

71) الألوسي، الضّرائر، ص6.

72) تعدّدت الرّوايات في أبيات الضّرورة الشّعريّة لأسباب عديدة: يقول ابن طباطبا: "وربّما وقع الخلل في الشّعر من جهة الرّواة، والنّاقلين له، فيسمعون على جهة ويؤدّونه على غيرها سهوًا، ولا يتذكّرون حقيقة ما سمعوه منه." ينظر ابن طباطبا، عيار الشعر، ص129. ويقول السيوطي: "كثيرًا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربّما يكون الشّاهد في بعض دون بعض. وقد سئلت عن هذا قديمًا، فأجبت باحتمال أن يكون الشّاعر أنشد مرّة هكذا، ومرّة هكذا، ومن هنا كثرت الرّوايات." ينظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ/1505م)، الاقتراح، حقّق أصله وقدّم له: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصّفا، 1420هـ- 1999م، ص74. وهناك بعض الرّوايات الّتي روت عن النابغة، أنّه غيّر بيته الشّعري:

أمِنْ آلِ مَيَّةَ رائحٌ أو مُغْتَـدِ عَجْلانَ ذا زادٍ وغَيْرَ مُـزَوَّدِ
زَعَمَ البَوارحُ أنَّ رِحلَتَنا غَدًا وَبِذاكَ خَبَّرَنا الغُرابُ الأَسْوَدُ

لما نُبّه على موضع الخطأ عندما غنَّت به قَيْنة وهو حاضر فلما مَدَّدَت: (خَبّرَنا الغُرابُ الأَسْوَدُ)- وبيّنت الضّمة في (الأَسْوَدُ) بعد (الدّال)- فطِن لذلك، وعلم أنه مُقْوٍ فغيّره وقال: (وبذاك تنْعاب الغراب الأسود). وعُدّ الإقواء من ضرورة الشّعر لا يسامح في ارتكابه ولا تسيغه العربيّة، وذاك أن يعمل الشّاعر بيتًا مرفوعًا وبيتًا مجرورًا. ينظر: العلوي، نضرة الإغريض، ص243 – 244. وقال السيوطي أيضًا: "وكانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكلّ يتكلّم على مقتضى سجيّته الّتي فُطِر عليها، ومن ههنا كثرت الرّوايات في بعض

الأبيات." ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ج1، ص261. وقد كان الرّواة قديمًا تصلح أشعار الأوائل. ينظر: ابن رشيق القيرواني، العمدة، ج2، ص182. وربّما غيّر النّحوي الرّواية لاطّراد قاعدة، وعندما تضيق الحجّة بهم. ينظر: القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتنبّي وخصومه، ص9. وهكذا نرى أنّ الضّرورة الشّعريّة تدفع (الرّاوي والشّاعر والنّحوي) إلى البحث عن رواية أخرى للبيت الشّعري تتّفق مع القاعدة، أو ابتكارها، وكلّ يحاول من جهة نظره أن يحافظ على عدم الخروج على المألوف المطّرد. وصحيح أنّ الخضوع إلى اطّراد القاعدة في مثل تلك الضّرورات هو الّذي كان يملي ويؤدّي إلى تغيير الرّواية، أو تفضيل واحدة على أخرى. ورأي الدّراسة أن لا نفضّل رواية على غيرها إلّا بعد أن نبحث في رواية كل بيت على حدة. ونحاول جاهدين أن نهتدي إلى أيّهما أكمل وأتم إلى المعنى المرام، وأليق به وأنسب. ينظر: تصحيحات الرّواة أو العلماء في بعض ضرورات القدماء الأصفهاني، التّنبيه على حدوث التّصحيف، ص134 – 137، 144، 227.

73) الألوسي، الضّرائر، ص6.

74) ابن جني، المنصف، ص521.

75) القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص143.

76) القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص144.

77) ابن جني، الخصائص، ج1، ص104.

78) ابن جني، المنصف، ص50.

79) ابن جني، الخصائص، ج1، ص381.

80) ابن جني، الخصائص، ج1، ص168.

81) ابن جني، المحتسب، ج2، ص256.

82) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرّم، الكويت: دار البحوث العلميّة، 1394هـ- 1975م، ص22.

83) ابن خلدون، المقدّمة، ص664.

84) ابن خلدون، المقدّمة، ص 634.

85) ينظر: ص17 من هذه الدّراسة.

86) سيبويه، الكتاب، ج1، ص65.

87) سيبويه، الكتاب، ج1، ص53.

88) الألوسي، الضّرائر، ص24. وقد أشار أحمد علم الدين الجندي في كتابه اللّهجات إلى بعض الظّواهر اللّهجيّة الّتي أدخلها النّحاة في باب الضّرورات، ينظر: الجندي، أحمد علم الدين، اللّهجات العربيّة في

التّراث، القاهرة، د.ت، ص22 وما بعدها.

89) امرؤ القيس، حُنْدُج بن حُجر (ت86 ق.هـ/565م)، ديوان امرئ القيس، ضبطه وصحّحه مصطفى عبد الشافي، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط5، 1425هـ/ 2004م، ص134. غير مستحقب: غير حامل، الواغل هنا بمعنى الآثم. وينظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي (ت663هـ/1264م)، ضرائر الشّعر، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط1، 1420هـ– 1999م، ص72، 86، والألوسي، الضّرائر، ص84، 157، 192 – 193، والعلوي، نضرة الإغريض، ص276، والقزاز القيرواني، محمد بن جعفر التميمي (ت412هـ/1021م)، ضرائر الشّعر أو كتاب ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، تحقيق وشرح ودراسة: محمد زغلول سلام، ومحمد مصطفى هدارة، النّاشر منشأة المعارف بالإسكندريّة، ص137، وابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، ص90، وابن جني، الخصائص، ج1، ص119، ج2، ص100، وابن جني، المحتسب، ج1، ص110، 15، وابن جني، المنصف، ص368، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (وغل) و(دلك).

90) ينظر: القاضي الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص9.

91) ينظر: ابن جني، المحتسب، ج1، ص196.

92) ابن جني، المحتسب، ج2، ص 35.

93) سيبويه، الكتاب، ج4، ص203 – 204، والعلوي، نضرة الإغريض، ص273.

94) سورة يوسف، آية (12).

95) سورة البقرة، آية (228).

96) سورة النّساء، آية (120).

97) سورة الأنفال، آية (7).

98) سورة البقرة، آية (54).

99) رواه سيبويه باختلاس الكسر.

100) الألوسي، الضّرائر، ص192 – 193.

101) هو ما يعرف بالإشمام، وهو حركة الشّفتين بالضّم في السّكون، والإشمام "إنّما هو للعين لا للأذن، وليست هناك حركة ألبتّة." ينظر: ابن جني، المنصف، ص368 – 369.

102) جرير بن عطية الخطفي (ت114هـ/732م)، ديوان جرير، بيروت: دار بيروت للطّباعة والنّشر، 1406هـ– 1986م، ص410. وردت لفظة (فيكُمْ) بدلًا من (معْكُم) في بعض مَنْ شرح الدّيوان.

103) سيبويه، الكتاب، ج3، ص318، وينظر: الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (900هـ/1494م)، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، بيروت، لبنان: دار الكتب العلميّة، ط1، 1419هـ– 1998م، ج2، ص163، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (معع).

104) المتنبي، أحمد بن الحسين (354هـ/965م)، ديوان المتنبي، بيروت، لبنان: دار بيروت للطّباعة والنّشر، 1403هـ – 1983م، ص45. الضّيغم: الأسد. والمراد بالخيل الفرسان وبالرّجل الرجالة أي المشاة.

105) ابن جني، المحتسب، ج1، ص217.

106) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص65 – 66.

107) ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص34، 49، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (أتى) و(رضي). الأنباء: الأخبار. وتَنمي بمعنى تبلغ. واللّبون من الشّاء والإبل: ذات اللّبن. والمراد بزياد هو زياد بن سفيان بن عبد الله العبسي

108) الأصفهاني، التّنبيه على حدوث التّصحيف، ص227.

109) ابن جني، المحتسب، ص150.

110) ابن جني، المنصف، ص349.

111) سيبويه، الكتاب،ج3، ص350.

112) ابن جني، المنصف، ص–348 349، 374، والمعري، الفصول والغايات، ص165.

113) القزاز القيرواني، ضرائر الشّعر أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، ص84 – 85.

114) ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص34، 49 – 50.

115) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ/1273م)، شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، لبنان: دار الكتب العلميّة، ص21 – 24.

116) الألوسي، الضّرائر، ص120، 230 .

117) ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص49 – 50.

118) الألوسي، الضّرائر، ص230.

119) عمر بن عبد الله أبي ربيعة (ت93هـ/711م)، ديوان عمر بن أبي ربيعة، بيروت، لبنان: دار القلم للطّباعة والنّشر، ص98

120) ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص37، 83، وعبد القادر البغدادي(ت 1093هـ/1682م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط4، 1418هـ 1997–م، ص3414، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (خظا)، وفيه رواية البيت:

أَمْسَيْنا أَمْسَيْنا وَلَمْ تَنام العَيْنا

121) ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص36 – 37.

122) رؤبة بن عبد الله العجاج (ت145هـ/762م)، ديوان رُؤبة بن العجّاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، الكويت: دار ابن قتيبة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ص179، وهو بيت بلا نِسْبة عند ابن جني، ينظر: ابن جني المنصف، ص346، وابن جني، الخصائص،ج1، ص307، وينظر: الألوسي، الضّرائر،

ص120، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (رضي).

123) ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص35.

124) ابن جني، المنصف، ص375 – 376، 346.

125) اللَّهَبيّ، الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب (ت بعد95هـ/713م)، ديوان الفضل بن عباس اللَّهَبيّ، صنعة وتحقيق: مهدي عبد الحسين النجم، بيروت، لبنان: مؤسّسة المواهب للطّباعة والنّشر، ط1، 1419هـ – 1999م، ص42، وينظر: القزاز القيرواني، ضرائر الشّعر أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، ص66، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (ولي)، وجاءت رواية الشّطر الثاني فيه: إِمْشوا رُوَيْدًا كَما كُنْتُم تَكونونا.

126) ابن جني، المحتسب، ج2، ص404.

127) العلوي، نضرة الإغريض، ص262 – 263.

128) المعري، رسالة الغفران، ص582.

129) سورة القيامة، آية (40)، ينظر: ابن جني، المحتسب، ج2، ص404.

130) سورة التوبة، آية (40)، ينظر: ابن جني، المحتسب، ج1، ص406.

131) ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص221.

132) طرفة بن العبد (78ق.هـ/569م)، ديوان طرفة بن العبد البكري، مع شرح الأديب يوسف الأعلم الشنتمري، اعتنى بتصحيحه ونقله إلى اللّغة الفرنسيّة: مكس سلغسون، طبع في مدينة شالون على نهر سَوْن، طبع برطرند، سنة 1900 المسيحيّة، ص159، وسيبويه، الكتاب،ج3، ص41، والألوسي، الضّرائر، ص84، وروايته (لا يدخلُ) بدلًا من (لا ينزلُ)، ويُنْسَب البيت للأعشى في اللّسان ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادّة (دلك).

133) سيبويه، الكتاب، ج3، ص39.

134) ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص221 – 222، والقزاز القيرواني، ضرائر الشّعر أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، ص206 – 207، والألوسي، الضّرائر، ص196، وابن جني، المحتسب، ج1، ص301، وابن جني، الخصائص، ج1، ص384.

135) المبرد، المقتضب، ج2، ص23.

136) المبرد، المقتضب، ج2، ص24.

137) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص265. وينظر: المعري، عبث الوليد، ص20.

138) القزاز القيرواني، ضرائر الشّعر أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، ص206 – 207.

139) القزاز القيرواني، ضرائر الشّعر أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، ص206 – 207.

140) الأضبط بن قُرَيع بن عوف بن كعب، كان قومه أساؤوا مجاورته، فانتقل منهم إلى غيرهم فرجع إلى قومه وقال: بكل وادٍ بنو سعد، وهو جاهلي قديم. ينظر: عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، ج4، ص232

141) ابن قتيبة، الشّعر والشّعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، 1976م، ج1، ص383، وابن قتيبة، كتاب المعاني الكبير، تصحيح سالم الكرنكوي، حيدر آباد، 1945هـ - 1950م، ص495. والبيت الشّعري بلا نِسبة في اللّسان ينظر: ابن منظور، لسان العرب في مادّة (قنس) و(ركع) و(هون).

142) ديوان المتنبي، ص522.

143) ابن عصفور، المقرّب، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط1، 1418هـ- 1998م، ص416، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (قنس) (ركع) و(وهن).

144) ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص87، وينظر: علي بن أبي طالب (ت40هـ/661م)، ديوان الإمام علي، جمعه وضبطه وشرحه: نعيم زرزور، بيروت، لبنان: دار الكتب العلميّة، 1409هـ- 1988م، ص79، روايته فيه: في أَيّ يَوْمَيَّ مِنَ المَوْتِ أَفِرُّ يَوْمَ لا يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُــدِرْ، وفي اللّسان: (مِنْ أَيِّ يَوْمَيَّ) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادّة (قدر).

145) ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص86 - 87، والألوسي، الضّرائر، ص67 - 68.

146) ابن جني، الخصائص، ج3، ص95، وابن جني، المحتسب، ج2، ص434، رواه ابن جني بدون نِسْبة.

147) طرفة بن العبد، ديوانه، ص155، وابن جني، المحتسب، ج2، ص434، وابن جني، الخصائص، ج1، ص162 - 163، وابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط1، 1421هـ- 2000م، ج1، ص89 - 90، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (هول) و(قنس).

148) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص96 - 97.

149) الألوسي، الضّرائر، ص67 - 68، وابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص86.

150) سورة الشرح، آية (1). ينظر: ابن جني، المحتسب، ج2، ص434.

151) البيت الشّعري بلا نِسْبة، ينظر: ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص30، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (غنا)

152) عمر بن أبي ربيعة، ديوانه، ص38.

153) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت751هـ/1350م)، بدائع الفوائد، ضبط نصّه وخرّج آياته: أحمد عبد السلام، بيروت، لبنان: دار الكتب العلميّة، ط1، 1413هـ- 1994م، ج1، ص108 - 109.

154) ابن هرمة، ابراهيم بن علي بن سلمة (ت176هـ/792م)، شعر ابراهيم بن هَرْمَة القُرشي، تحقيق: محمد نفاع، وحسين عطوان، مكتبة مروان العطية، 1389هـ- 1969م، ص139. يُثري: يُميل. وينظر: ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص26، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (الألف) و(الواو) و(نضل). وجاءت روايتهما: (وَإِنَّني حَيْثُما يثْني الهَوى بَصَري).

155) ابن الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ/ 1181م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين

البصريّين والكوفيّين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، ص605 – 611، والألوسي، الضّرائر، ص126، والمعري، عبث الوليد، ص25 – 26.

156) ابن الأنباري، الإنصاف، ص608 – 609.

157) سورة النّبأ، آية (1).

158) ابن جني، المحتسب، ج2، ص410

159) البخاري، محمد بن اسماعيل (ت256هـ /869م)، صحيح البخاري، اليمامة، دمشق: دار ابن كثير، 1993م، ج2، ص172.

160) البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص77.

161) البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص12.

162) ابن جني، الخصائص، ج2، ص98 – 99، وابن جني، المحتسب، ج1، ص371، وابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص41، والقزاز القيرواني، ضرائر الشّعر أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، ص127، والألوسي، الضّرائر، ص202، وابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص26، وابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، ص87.

163) ابن جني، الخصائص، ج3، ص123، 128، 133.

164) سورة الأعراف، آية (145).

165) ابن جني، المحتسب، ج1، ص371.

166) ابن الأنباري، الإنصاف، ص402، والقزاز القيرواني، ضرائر الشّعر أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، ص113، وابن الأنباري، البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي، ط2، 1417هـ– 1996م، وأنيس، إبراهيم وشركاؤه، المعجم الوسيط، القاهرة، مصر، ط2، 1392هـ – 1972م، ج1، ص67، وقد نَسَب ابن سيده البيتين إلى الأعشى، ينظر: ابن سيده، علي بن اسماعيل (ت458هـ/1066م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1421هـ– 2000م، مادّة (عمر) ولم تجدهما الدّراسة في الدّيوان.

167) ابن جني، الخصائص، ج2، ص184.

168) سورة البقرة، آية (275).

169) سورة الأعراف، آية (56).

170) سيبويه، الكتاب، ج2، ص430 – 431، وابن جني، الخصائص، ج1، ص165، ذُكِر البيت الشّعري بلا نِسبة في هذين الكتابين، ونُسِب إلى شمر بن الحارث في لسان العرب، مادّة (منن)، وابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص23

171) العلوي، نضرة الإغريض، ص280 – 281.

172) القزاز القيرواني، ضرائر الشّعر أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، ص215 – 216.

173) ابن جني، الخصائص،ج1، ص166.

174) ابن منظور، لسان العرب، مادّة (سَرا)، والسُّرى: سَيْر اللّيل، وسَرَيْت وأسْرَيْت بمعنى إذا سِرْت ليلًا.

175) القزاز القيرواني، ضرائر الشّعر أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، ص215 – 216.

176) البيت الشّعري بلا نِسْبة، ينظر: ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص117، والأصفهاني، التّنبيه على حدوث التّصحيف، ص145، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (زجر) ورواه (المزاجر) بدلًا من (الزّواجر).

177) نحو: (إيتني آتكَ) والنّهي: (لا تفعلْ يكنْ خيرًا لك)، والدّعاء: (اللّهم ارزقْني أحجّ عليه)، والاستفهام: (أين بيْتك أزُرْك)، والتّمني: (ألا ماء أشربْه)، والعرض: (ألا تنزل أكرمْك). ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص418

178) ابن الأنباري، الإنصاف، ص419 – 420.

179) الأخطل، غياث بن غوث (ت19هـ/640م)، ديوان الأخطل، شرحه وصنّف قوافيه وقدّم له مهدي محمد ناصر الدين، بيروت، لبنان: دار الكتب العلميّة، ط2، 1414هـ– 1994م، ص246، وينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص245، وابن جني، المحتسب، ج1، ص286، وابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص84، والقزاز القيرواني، ضرائر الشّعر أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، ص87، 108، والألوسي، الضّرائر، ص47، والأصفهاني، التّنبيه على حدوث التّصحيف، ص170، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (لذا).

180) الشّاعر زيد خيل الطائي هو: زيد بن مهلهل بن يزيد بن مُنْهِب. أسلم وحسن إسلامه ومات في حياة النّبي. كان معاصرًا لزهير بن أبي سلمى ولأعشى قيس.

181) الطائي، زيد خيل، شعر زيد الخيل الطائي، جمع ودراسة وتحقيق: أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتّراث، ط1، 1408هـ– 1988م، ص137، وينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، ص392، والعلوي، نضرة الإغريض، ص280، وابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص87، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (ليت).

182) قيس بن عمرو(ت بعد 94هـ/669م)، ديوان النجاشي الحارثي، تحقيق: صالح البكاري، والطيب العشاش، وسعد غراب، بيروت: مؤسسة المواهب للطّباعة والنّشر، ط1، 1419هـ– 1999م، ص56، والبيت بدون نِسْبة في اللّسان، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادّة (لكن).

183) سيبويه، الكتاب، ج1، ص55، وابن الأنباري، الإنصاف، ص546، وابن جني، الخصائص، ج1، ص131 – 132، ج3، ص275، وابن فارس، ذمّ الخطأ في الشّعر، ص19، والقزاز القيرواني، ضرائر الشّعر أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، ص123 – 124، والألوسي، الضّرائر، ص45، 53، وابن جني، المنصف، ص469، وابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص89 – 90، وابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، ص86.

184) ابن جني، المنصف، ص467.

185) العلوي، نضرة الإغريض، ص267.

186) سورة مريم، آية (9).

187) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1، ص172.

188) ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص30، بَهْرًا: غلبة وقهرًا، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (بهر).

189) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص372، ويُروى عدد (الرّمل) بدلًا من (النّجْم).

190) ينظر: ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص125 – 126.

191) ينظر: القزاز القيرواني، ضرائر الشّعر أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، ص220 – 221، في روايته: (القطر) بدلًا من (النَّجْم). وينظر: العلوي، نضرة الإغريض، ص31، 288.

192) سورة الشعراء، آية (22).

193) البيت الشّعري بلا نِسْبة، ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص297، ج2، ص67، وابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص127، رواه: (ما لي لا أُسْقى عَلى عِلّاتي) بدلًا من (وَكَيْفَ لا أَبْكي عَلى عِلّاتي)، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (صبح) و(غبق) و(قيل).

194) ابن جني، الخصائص، ج2، ص67 – 68

195) البيت الشّعري بلا نِسْبة. ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب،ج1، ص206.

196) ابن جني، المنصف، ص339.

197) ابن منظور، لسان العرب، مادّة (رزم).

198) قعنب بن ضمرة الغطفاني بن أم صاحب (ت نحو95هـ/نحو713م)، من شعراء العصر الأموي.

199) ابن جني، المنصف، ص339.

200) التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي (ت502هـ/ 1108م)، شرح ديوان الحماسة، بيروت: عالم الكتب، د.ت، ج4، ص12، وينظر: ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص11، وينظر: القزاز القيرواني، ضرائر الشّعر أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، ص172، والألوسي، الضّرائر، ص93، وابن فارس، ذمّ الخطأ في الشّعر، ص19، والعلوي، نضرة الإغريض، ص275، وابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، ص89، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (ضنن).

201) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد،ج1، ص89.

202) المَزّار بن سعيد بن حبيب (نحو 75هـ/694م)، ديوان المَزّار الفقْعَسي، منشور ضمن شعراء أمويّون، دراسة وتحقيق: نوري حمودي القيسي، (بلا مكان طبع)، 1396هـ– 1976م، ص480، وينظر: ابن جني، المنصف، ص339، 183، وابن الأنباري، الإنصاف، ص121، وابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص158 – 159، روايته: (صَدَدْتِ وَأَطْوَلْتِ)، والقزاز القيرواني، ضرائر الشّعر أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، ص203، والألوسي، الضّرائر، ص175 – 177، وابن فارس، ذمّ الخطأ في الشّعر، ص20، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (طول) و(قلل).

203) سيبويه، الكتاب، ج3، ص131، وابن جني، المحتسب، ج1، ص180.

204) سيبويه، الكتاب، ج3، ص131 – 132.

205) المعري، عبث الوليد، ص193 – 194، وينظر: الألوسي، الضّرائر، ص175 – 177.

206) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1، ص224.

207) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج1، ص51.

208) القزاز القيرواني، ضرائر الشّعر أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، ص118.

209) سراقة بن مرداس بن أسماء (ت نحو79هـ/698م)، ديوان سراقة البارقيّ، حقّقه وشرحه: حسين نصار، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، ط11، 1366هـ- 1947م، ص78، وينظر: القزاز القيرواني، ضرائر الشّعر أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة ص117 – 118، روايته (رأت عيناي) بدلًا من (أُري عيني).

210) عمر بن أبي ربيعة، ديوانه، ص71، والعلوي، نضرة الإغريض، ص276.

211) ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص41.

212) ابن جني، الخصائص، ج2، ص376، وابن جني، المحتسب، ج1، ص220، وابن منظور، لسان العرب، مادة (تره) و(رأى)، التّرّهات: الأباطيل والواحد ترهة.

213) البيت لعدي بن زيد العبادي، وقيل لابنه سوادة بن زيد بن عدي، ومنهم من نسَبه لأمية بن أبي الصلت. ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص106، والقزاز القيرواني، ضرائر الشّعر أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، ص96، وابن جني، الخصائص، ج2، ص291، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (نغص).

214) سيبويه، الكتاب، ج1، ص106، والقزاز القيرواني، ضرائر الشّعر أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، ص96، وابن جني، الخصائص، ج2، ص291.

215) سُحَيْم عبد بني الحسحاس (ت قبل 35هـ/655م)، ديوان سُحَيْم عبد بني الحسحاس، تحقيق: عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصريّة، 1369هـ – 1950م، ص41، مَعْمدا: قَصْدا. جاء البيت في هذا الدّيوان:

أَيْتُ الغَنِيَّ والفَقيرَ كِلَيْهِمـــــــــا إلى المَوْتِ يَأْتي مِنْهُما المَوْتُ مَعْمِدا

216) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد،ج1، ص310.

217) المعري، عبث الوليد، ص195 – 196، والمعري، رسالة الغفران، ص456 – 457.

218) القزاز القيرواني، ضرائر الشّعر أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، ص175، نُسِب هذا البيت لرجل من بني سلول، ومنهم من نَسَبه لشِمْر بن عمرو الحَنَفي من شعراء بني حنيفة في اليمامة، وينظر: ابن جني، الخصائص، ج2، ص519، والألوسي، الضّرائر، ص228، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (ثمم).

219) القزاز القيرواني، ضرائر الشّعر أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، ص175.

220) العلوي، نضرة الإغريض، ص283 – 284. وابن جني، الخصائص،ج2، ص520.

221) القزاز القيرواني، ضرائر الشّعر أو ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، ص175 – 176.

222) سورة الأعراف، آية (50).

223) سورة البقرة، آية (87).

224) الألوسي، الضّرائر، ص227 – 228.

225) القُحَيْف بن خمير بن سليم العُقَيْلي(ت نحو 130هـ/747م)، شاعر عدّه الجمحي في الطّبقة العاشرة من الإسلاميّين، وكان معاصرًا لذي الرمة. ينظر: ابن عصفور، ضرائر الشّعر، ص183، وابن منظور، لسان العرب، مادّة (رضي).

226) الألوسي، الضّرائر، ص100.

227) ابن جني، الخصائص،ج2، ص 94 – 95 .

228) ابن الأثير، نصر الله بن محمد (ت 673هـ/ 1274م)، المثل السّائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، 1358هـ– 1939م،ج2، ص53 – 54

229) القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص179.

230) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471هـ/1078م)، دلائل الإعجاز، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط1، 1422هـ– 2001م، ص225 – 226.

231) ينظر: جاك لوسركل، جان، عنف اللّغة، ترجمة وتقديم: محمد بدوي، مراجعة: سعد مصلوح، بيروت، لبنان، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، ط2، 2006م، ص7 – 15.

232) ينظر: محمد ويس، أحمد، الضّرورة الشّعريّة ومفهوم الانزياح، مجلّة التّراث العربي، دمشق، ع68، 1997م، ص3

المصادر والمراجع

1. ابن الأثير، نصر الله بن محمد (ت 673هـ/ 1274م)، المثل السّائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، 1358هـ– 1939م.
2. الأخطل، غياث بن غوث (ت19هـ/640م)، ديوان الأخطل، شرحه وصنّف قوافيه وقدّم له مهدي محمد ناصر الدين، بيروت، لبنان: دار الكتب العلميّة، ط2، 1414هـ– 1994م.
3. أرمينكو، فرانسواز، المقاربة التّداوليّة، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، ط1، 1987م.
4. الأزهري، محمد بن أحمد (ت370هـ/980م)، معاني القراءات، تحقيق ودراسة: عيد مصطفى درويش، وعوض بن حمد القوزي.
5. الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (900هـ/1494م)، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ط1، بيروت، لبنان: دار الكتب العلميّة، ط1، 1419هـ– 1998م.
6. الأصفهاني، حمزة بن الحسن (ت 360هـ/970م)، التّنبيه على حدوث التّصحيف، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد، العراق: مكتبة النّهضة.
7. الألوسي، محمود شكري (ت1342هـ/1924م)، الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر، شرحه: محمد بهجة الأثري البغدادي، القاهرة، مصر: منشورات دار الآفاق العربيّة، 1418هـ– 1988م.

8. امرؤ القيس، حُنْدُج بن حُجر (ت86 ق.هـ/565م)، ديوان امرئ القيس، ضبطه وصحّحه مصطفى عبد الشافي، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط5، 1425هـ/ 2004م.
9. ابن الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ/ 1181م).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1.
- البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، ط2، تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي، ط2، 1417هـ- 1996م.
10. أنيس، إبراهيم وشركاؤه، المعجم الوسيط، القاهرة، مصر، ط2، 1392هـ - 1972م.
11. البخاري، محمد بن اسماعيل (ت256هـ /869م)، صحيح البخاري، اليمامة، دمشق: دار ابن كثير، 1993م.
12. بشر، كمال، دراسات في علم اللّغة، مصر: دار المعارف، 1969م.
13. التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي (ت502هـ/ 1108م)، شرح ديوان الحماسة، بيروت: عالم الكتب، د.ت.
14. التنوخي، محمد بن محمد بن عمرو (ت1327هـ/ 1909م)، الأقصى القريب في علم البيان، مصر: مطبعة السّعادة، ط1.
15. التهانوي، محمد بن علي (ت بعد1158هـ/ بعد1745م)، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، بيروت، 1966م.
16. جاك لوسركل، جان، عنف اللّغة، ترجمة وتقديم: محمد بدوي، مراجعة: سعد مصلوح، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، بيروت، لبنان، ط2، 2006م.
17. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471هـ/1078م)، دلائل الإعجاز، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط1، 1422هـ- 2001م.
18. جرير بن عطية الخطفي (ت114ه/732م)، ديوان جرير، بيروت: دار بيروت للطّباعة والنّشر، 1406هـ- 1986م.
19. الجندي، أحمد علم الدين، اللّهجات العربيّة في التّراث، القاهرة، د.ت.
20. ابن جني، عثمان بن جني (ت392هـ/ 1002م)،
- الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط1، 1421ه- 2001م.
- سر صناعة الإعراب، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط1، 1421هـ- 2000م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط1، 1419هـ- 1998م.
- المنصف لكتاب التّصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مصر: شركة مكتبة

ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، إدارة إحياء التّراث القديم، ط1، 1373هـ/1954م.
21. الحاتمي، محمد بن الحسن (ت388هـ/ 998م)، الرّسالة الموضّحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي وساقط شعره، تحقيق: محمد يوسف نجم، بيروت: دار بيروت للطّباعة والنّشر، ودار صادر للطّباعة والنّشر، 1385هـ- 1965م.
22. الحديثي، خديجة، كتاب سيبويه وشروحه، بغداد، ط1، 1386هـ/1967م.
23. حسني، عبد الرحيم جواد، موقف ابن جني من الضّرورات الشّعريّة، مجلّة اللّسان العربي، الرباط، ع21، 1982 – 1983م.
24. الحلواني، محمد خير، نظريّة الضّرورة في كتاب سيبويه، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، ج1، م55، 1400هـ- 1980م.
25. حماسة، محمد عبد اللطيف،
- الضّرورة الشّعريّة في النّحو العربي، مصر: مكتبة دار العلوم، 1979م.
- لغة الشّعر دراسة في الضّرورة الشّعريّة، دار الشّروق، ط1، 1416هـ- 1996م.
26. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت808هـ/1405م)، المقدّمة، اعتناء ودراسة: أحمد الزعبي، بيروت، لبنان: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطّباعة والنّشر والتّوزيع.
27. دايك، فان، النّص والسّياق استقصاء البحث في الخطاب الدّلالي والتّداولي، ترجمة عبد القادر قنيني، المغرب: إفريقيا الشّرق، ط1، 2000م.
28. راضي، عبد الحكيم، نظريّة اللّغة في النّقد العربي، مكتبة الخانجي، 1980م.
29. ابن رشيق القيرواني، الحسن بن رشيق (ت456هـ/1063م)، العمدة في صناعة الشّعر، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط1، 1422هـ- 2001م.
30. رؤبة بن عبد الله العجاج (ت145هـ/762م)، ديوان رُؤبة بن العجّاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، الكويت: دار ابن قتيبة للطّباعة والنّشر والتّوزيع.
31. السبكي، بهاء الدين السبكي (ت773هـ/1371م)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: عبد الرحمن هنداوي، صيدا، بيروت: المكتبة العصريّة، ط1، 1423هـ- 2003م.
32. سُحَيْم عبد بني الحسحاس (ت قبل 35هـ/655م)، ديوان سُحَيْم عبد بني الحسحاس، تحقيق: عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصريّة، 1369هـ- 1950م.
33. سراقة بن مرداس بن أسماء (ت نحو79هـ/698م)، ديوان سراقة البارقيّ، حقّقه وشرحه: حسين نصار، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، ط11، 1366هـ- 1947م.
34. السكاكيني، خليل، التّشويش في اللّغة، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، ج8، 1955م.
35. ابن سنان الخفاجي، عبد الله بن محمد (ت466هـ/ 1073م)، سرّ الفصاحة، صحّحه وعلّق عليه: عبد

المتعال الصعيدي، مصر: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، 1372هـ/ 1952م.
36. سيبويه، عمرو بن عثمان (ت180هـ/796م)، الكتاب، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط1، 1420هـ- 1999م.
37. ابن سيده، علي بن اسماعيل (ت458هـ/1066م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1421هـ- 2000م.
38. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ/1505م)،
- الاقتراح، حقّق أصله وقدّم له: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصّفا، 1420هـ- 1999م.
- المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرّم، الكويت: دار البحوث العلميّة، 1394هـ- 1975م.
39. ابن شرف القيرواني، محمد بن شرف (ت460هـ/ 1067م)، أعلام الكلام، عني بتصحيحه وضبط ألفاظه: عبد العزيز أمين الخانجي، مصر: مطبعة النّهضة، ط1، 1344هـ- 1926م.
40. الشريف، محمد صلاح الدين، تقديم عام للاتّجاه البراغماتي، ضمن كتاب أهمّ المدارس اللّسانيّة، تونس، منشورات المعهد القومي لعلوم التّربية، 1990م.
41. الطائي، زيد الخيل، شعر زيد الخيل الطائي، جمع ودراسة وتحقيق: أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتّراث، ط1، 1408هـ- 1988م.
42. ابن طباطبا، محمد بن أحمد (ت322هـ/933م)، عيار الشّعر، شرح وتحقيق: عباس عبد الستار، مراجعة نعيم زرزور، بيروت، لبنان: دار الكتب العلميّة، ط1، 1402هـ- 1982م.
43. طبانة، بدوي، في النّقد الأدبي أخطاء لا ضرورات، مجلّة كليّة اللّغة العربيّة، الرياض، ع10، 1400هـ- 1980م.
44. طرفة بن العبد (78ق.هـ/569م)، ديوان طرفة بن العبد البكري، مع شرح الأديب يوسف الأعلم الشنتمري، اعتنى بتصحيحه ونقله إلى اللّغة الفرنسيّة: مكس سلغسون، طبع في مدينة شالون على نهر سَوْن، طبع برطرند، سنة 1900 المسيحيّة.
45. عبد التواب، رمضان، السّليقة اللّغوية والضّرائر الشّعريّة، مجلّة الأقلام، ج3، س3، 1386هـ- 1966م.
46. عبد القادر البغدادي (ت 1093هـ/1682م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط4، 1418هـ- 1997م.
47. عبد المطلب، محمد، جدليّة الإفراد والتّركيب في النّقد العربي القديم، القاهرة: لونجمان، الشّركة المصريّة العالميّة للنّشر، مكتبة لبنان: ط1، 1995م.
48. ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي (ت663هـ/1264م)،

– ضرائر الشّعر، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط1، 1420هـ– 1999م.
– المقرّب، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط1، 1418هـ– 1998م.
49. علوش، جميل، الإعراب والبناء دراسة في نظريّة النّحو العربي، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، 1996م.
50. العلوي، المظفر بن الفضل (ت 656هـ/1258م)، نَضْرة الإغريض في نُصرة القريض، تحقيق: نهى عارف الحسن، بيروت، لبنان: دار صادر.
51. علي بن أبي طالب (ت40هـ/661م)، ديوان الإمام علي، جمعه وضبطه وشرحه: نعيم زرزور، بيروت، لبنان: دار الكتب العلميّة، 1409هـ– 1988م.
52. عمر بن عبد الله أبي ربيعة (ت93هـ/711م)، ديوان عمر بن أبي ربيعة، بيروت، لبنان: دار القلم للطّباعة والنّشر.
53. ابن فارس اللغوي، أحمد بن فارس (ت 395هـ/1004م)،
– الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، علّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، بيروت، لبنان: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، ط1، 1418هـ– 1997م.
– ذمّ الخطأ في الشّعر، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: رمضان عبد التواب، مصر: النّاشر مكتبة الخانجي، 1400هـ– 1980م.
54. الفراء، يحيي بن زياد (ت207هـ/822م)، معاني القرآن، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، طبعة الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1972م.
55. أبو الفرج، محمد أحمد، المعاجم اللّغوية في ضوء دراسات علم اللّغة الحديث، الناشر دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر، ط1، 1966م.
56. القاضي الجرجاني، علي بن عبد العزيز (ت 392هـ/1001م)، الوساطة بين المتنبّي وخصومه، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربيّة، 1951م.
57. ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت276هـ/889م)،
– تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: دار الرّجاء إحياء الكتب العربيّة، ط1، 1954م.
– الشعر والشعراء، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، 1976م.
– كتاب المعاني الكبير، تصحيح سالم الكرنكوي، حيدر آباد، 1945هـ– 1950م.
58. القرطاجني، أبو الحسن حازم بن محمد (ت 684هـ/1285م)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط2، 1981م.

59. القزاز القيرواني، محمد بن جعفر التميمي (ت 412هـ/1021م)، ضرائر الشّعر أو كتاب ما يجوز للشّاعر في الضّرورة، تحقيق وشرح ودراسة: محمد زغلول سلام، ومحمد مصطفى هدارة، النّاشر منشأة المعارف بالإسكندريّة.
60. قيس بن عمرو(ت بعد 94هـ/669م)، ديوان النجاشي الحارثي، تحقيق: صالح البكاري، والطيب العشاش، وسعد غراب، بيروت: مؤسسة المواهب للطّباعة والنّشر، ط1، 1419هـ- 1999م.
61. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت751هـ/1350م)، بدائع الفوائد، ضبط نصّه وخرّج آياته: أحمد عبد السلام، بيروت، لبنان: دار الكتب العلميّة، ط1، 1413هـ- 1994م.
62. اللَّهَبيّ، الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب (ت بعد95هـ/713م)، ديوان الفضل بن عباس اللهبي، صنعة وتحقيق: مهدي عبد الحسين النجم، بيروت، لبنان: مؤسّسة المواهب للطّباعة والنّشر، ط1، 1419ه-1999م.
63. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ/1273م)،
- شرح التّسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ - 1990م.
- شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، لبنان: دار الكتب العلميّة.
64. المبرد، محمد بن يزيد (ت 285هـ/898م)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الجمهوريّة العربيّة المتّحدة، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التّراث الإسلامي، 1386م.
65. المتنبي، أحمد بن الحسين (354هـ/965م)، ديوان المتنبي، بيروت، لبنان: دار بيروت للطّباعة والنّشر، 1403هـ- 1983م.
66. المَزّار بن سعيد بن حبيب (نحو 75ه/694م)، ديوان المَزّار الفقْعَسي، منشور ضمن شعراء أمويّون، دراسة وتحقيق: نوري حمودي القيسي، (بلا مكان طبع)، 1396هـ- 1976م.
67. محمد، السيد إبراهيم، الضّرورة الشّعريّة دراسة أسلوبيّة، بيروت، لبنان: دار الأندلس للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط3.
68. محمد ويس، أحمد، الضّرورة الشّعريّة ومفهوم الانزياح، مجلّة التّراث العربي، دمشق، ع68، 1997م.
69. المعري، أحمد بن عبد الله (ت 449هـ/1057م)،
- رسالة الغفران، تحقيق وشرح: عائشة عبد الرحمن، بنت الشاطئ، مراجعة: علي جديد مانشر، مصر: دار المعارف، ط4.
- عبث الوليد، صحّح ألفاظه وأوضح غوامضه: محمد عبد الله المدني، بإشراف الشيخ محمد الطيب الأنصاري، دمشق: مطبعة التّرقّي، 1355هـ - 1936م.

– الفصول والغايات، تحقيق: محمود حسن زناتي، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1977م.

70. مكي الأنصاري، أحمد، دفاع عن كتاب الله (القرآن. والضّرورة الشّعريّة)، موقع أ. د. محمد سعيد ربيع الغامدي، www.mohamedrabeea.com/books.

71. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ /1311م)، لسان العرب، القاهرة: طبعة ونشر دار الحديث، 1423هـ– 2003م.

72. ناصف، مصطفى، نظريّة المعنى في النّقد العربي، القاهرة: دار القلم، 1965م.

73. نجار، منال، نظريّة المقام عند العرب في ضوء البراغماتيّة، إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث، ط1، 2011م.

74. ابن هرمة، ابراهيم بن علي بن سلمة (ت176هـ/792م)، شعر ابراهيم بن هَرْمَة القُرشي، تحقيق: محمد نفاع، وحسين عطوان، مكتبة مروان العطية، 1389هـ– 1969م.

75. أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل (ت395هـ/ 1004م)، كتاب الصّناعتين، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلميّة، ط2، 1409هـ– 1989م.

الكتب الإنجليزية

- Levinson, Stephen C. Pragmatics, London, New York: Cambridge University Press,1983.